



دور تحلیل مالی فی تخفیز المخاطر عند اتخاذ القرارات الائتمانية

(دراسة استطلاعية في عينة في المصارف التجارية في محافظة السليمانية)

أ.م.د.رزگار علي احمد

Rizgar.ahmed@univsul.edu.iq

كلية التقنية الادارية - جامعة بوليتكنيك في السليمانية

ربین جمال فتاح

rebin.jamal.f@spu.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد - جامعة السليمانية

المستخلص:

يهدف هذا البحث الى بيان دور التحليل المالي في تخفيض وتقليل مخاطر الائتمان في المصارف التجارية . تمثلت مشكلة الدراسة في أن اعتماد تحليل المالي من قبل المصارف العاملة في سليمانية لتخفيض المخاطر الائتمانية باعتبارها وسيلة مساعدة للإدارة والجهات المستفيدة الأخرى في إتخاذ القرارات الرشيدة، بالرغم من أن كثيراً من المصارف قد لا تهتم كثيراً بالدور الفعال للتحليل المالي في تخفيض مخاطر الائتمان. كما ان الهدف من البحث هو للتعرف على مقدرة التحليل المالي بأنواعه على تخفيض مخاطر الائتمان المصرفي، والتعرف على مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي كأداة من أدوات الترشيد الائتماني، كذلك تناول البحث إظهار الدور الذي تلعبه المعلومات المتوفرة باستخدام أدوات التحليل المالي في عملية صنع القرارات الرشيدة وتخفيض مخاطر الائتمان المصرفي. تم توزيع ١٤٠ استمارة على المصارف العاملة في سليمانية وقد تم استرجاع ١٠٥ استمارة وبعد تدقيق تم اعتماد ١٠٢ كانت صالحة للتحليل وقد تم تحليل البيانات باستخدام مجموعة من اساليب إحصائية وأستخرجت النتائج باستخدام SPSS V ٢٥. ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج ومنها: قيام المصرف بالتحليل المالي قبل أن يقوم بمنح الائتمان ، الاعتماد على النسب المالية في تحليل بيانات الائتمان المتمثلة بالأقل خطورة ، الاعتماد على نموذج لتصنيف الائتمان وتوفير المعلومات التي تقلل بدورها من مخاطر الائتمان للمصارف التجارية، كما ان الدراسة أوصت بعدد من التوصيات منها: الإهتمام بتحليل بيانات الزبون (العميل) قبل منح الائتمان، والاهتمام بوضع نماذج لتصنيف الائتمانات المصرفية.

Recieved: 4/9/2023

Accepted: 16/9/2023



المقدمة

تعتبر الصناعة المصرفية من أهم تطورات الاقتصادية المعاصرة لما لها من تأثير فعال في تنمية وإدارة دفعة الاقتصاد على المستوى المحلي والعالمي، وفي مختلف الأصعدة و القطاعات التنموية و الاستثمارية، وتعتبر الائتمانات المصرفية المودعة في المصارف التجارية واحدة من أهم وأكثر الفعاليات المصرفية في هذه الصناعة بل من أكثر الأدوات حساسية ، بحيث ان تأثيرها لا يتوقف على مستوى المصارف فقط ، إنما ارتباطها يكون مباشر بالاقتصاد الوطني وعليه فإنه بات وجوباً على القائمين وصناع القرارات الرشيدة أن يكون لهم حسن الاستخدام والدقة في اتخاذ القرارات الائتمانية ، وعلى ذلك فإن الائتمان المصرفي ما هو إلا نشاط اقتصادي غاية في الأهمية له تأثيرات متشابكة الأبعاد على الاقتصاد الوطني ، وان عليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد

ونظراً للدور الذي تتمتع به هذه الصناعة، وخصوصاً على الصعيد المحلي، كان لزاماً على المسؤولين (متخذي القرارات المالية والإئتمانية)، سواء كان هذا في حالة استخدام الأموال ، أو في حالة الحصول عليها ، وسواء كان متخذ القرارات الإدارية الرشيدة وصانها ، أو أي طرف آخر له مصلحة بمؤسسات الأعمال- عليه أن يستعين بأهم أدوات التحليل ، ألا وهو التحليل المالي لأغراض اتخاذ القرارات الائتمانية ، كما يتوجب عليه معرفة مزايا وحدود كل أداة من أدوات التحليل هذا.

المبحث الأول: المنهجية البحث

١- مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في (علاقة والاثـر) اعتماد تحليل المالي من قبل المصارف العاملة في سليمانية لتخفيض المخاطر الائتمانية حيث أن كثيراً من المصارف قد لا تهتم كثيراً بالدور الفعال للتحليل المالي في تخفيض مخاطر الائتمان. باعتبارها وسيلة مساعدة للإدارة والجهات المستفيدة الأخرى في إتخاذ القرارات الرشيدة. وعليه تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

ماهي العلاقة بين التحليل المالي وتخفيض المخاطر؟

ماهي تأثير التحليل المالي على تخفيض المخاطر؟

ماهي العلاقة بين التحليل المالي والقرارات الأئتمان؟

ما هي تأثير التحليل المالي والقرارات الأئتمان؟

ماهي العلاقة بين تخفيض المخاطر والقرارات الأئتمان؟

ماهي تأثير تخفيض المخاطر والقرارات الأئتمان؟

٢- أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع البذي يدرسه وكذا من أهمية القطبائع المطبق فيه، حيث تأخذ عملية التحليل المالي في المصارف أهمية بالغة من أجل الحفاظ على أموال المصرف ولبلوع أهدافه، وبناء على ذلك يمكن حصر أهمية البحث في النقاط التالية :

١- بالنسبة للقطاع المصرفي يعتبر الائتمان المصرفي المصدر الرئيسية للإيرادات وبالتالي فإن استخدام التحليل المالي قد يساهم في تفادي أو الحد من المخاطر التي تتعرض لها المصارف نتيجة إهمال استخدام التحليل المالي في اتخاذ قرارات الائتمانية.

٢- يعمل التحليل المالي على سلامة محفظة القروض وذلك من خلال الأخذ بالأساليب الوقائية التي يتخذها المصرف المتثلة يتجنب المخاطر الأئتمانية التي قد يقع فيها من خلال المنع العشوائي الذي لا يستند إلى أي دراسة مالية.



٣- يعمل التحليل المالي على زيادة الربح المصرفي وذلك من خلال تخفيض المخصصات التي تستنفذ الأرباح.

٣- أهداف البحث:

التعرف على مقدرة التحليل المالي بأنواعه على تخفيض مخاطر الائتمان المصرفي. إظهار دور الذي تلعبه المعلومات المتوفرة باستخدام أدوات التحليل المالي في عملية صنع القرارات الرشيدة وتخفيض مخاطر الائتمان المصرفي.

التعرف على مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي كأداة من أدوات الترشيد الائتماني.

دراسة أهمية تأثير التحليل المالي في تخفيض المخاطر الائتمان و إنعكاسها على اتخاذ القرارات الائتمانية في المصارف.

٤- فرضيات البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة تم إختيار للفرضيات:

الفرضية الأولى:- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى $0.05 \geq a$ التحليل المالي على تخفيض المخاطر.

الفرضية الثانية:- يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى $0.05 \geq a$ التحليل المالي على تخفيض المخاطر.

الفرضية الثالثة:- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة عند مستوى $0.05 \geq a$ التحليل المالي على القرارات الائتمانية.

الفرضية الرابعة:- يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى $0.05 \geq a$ التحليل المالي على القرارات الائتمانية.

الفرضية الخامسة:- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة عند مستوى $0.05 \geq a$ بين تخفيض المخاطر والقرارات الائتمانية.

الفرضية السادسة:- يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى $0.05 \geq a$ بين تخفيض المخاطر والقرارات الائتمانية.

٥- منهج البحث:

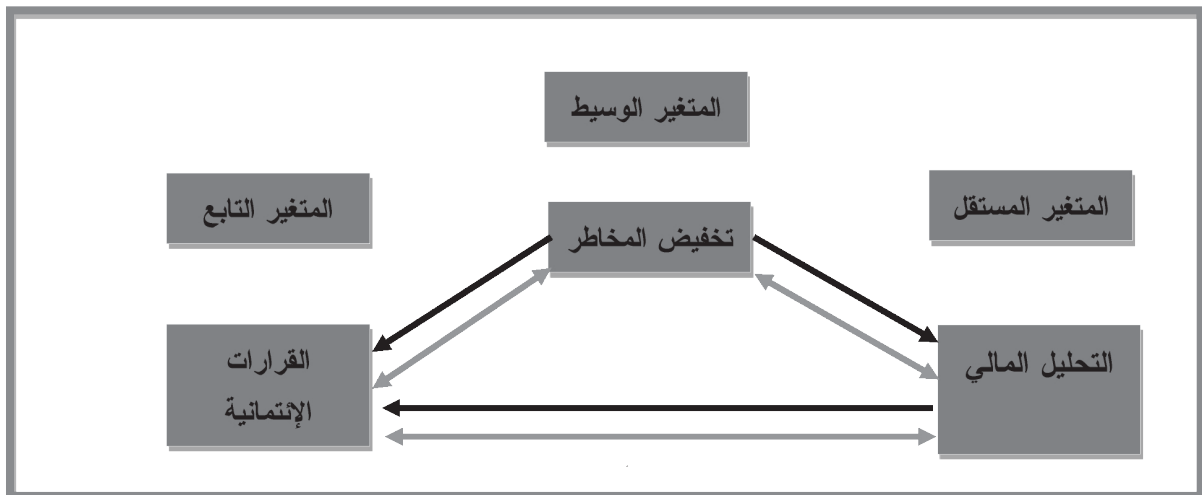
تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث، ذلك لان المنهج الإستقرائي الوصفي التحليلي يهدف الدراسة ظاهرة و جميع الحقائق و المعلومات عنها و يفسرها و يقيمها املا التوصيل الى تعليمات ذات معنى يزيد بها رصيد عن الموضوع بغية الوصول الى النتائجو التوصيات.

٦- مصادر البحث:

مصادر البيانات الأولية: متمثلة في الكتب والمراجع والدراسات السابقة والدوريات والمجلات العلمية ومواقع الإنترنت.

مصادر البيانات الثانوية: ويتم جمعها من مجتمع البحث عن طريق إستمارة الاستبانة.

٧- امودج البحث :





الاثر:

العلاقة:

المبحث الثاني: الجانب النظري للدراسة

١- مفهوم التحليل المالي:

يتمثل في معالجة و دراسة المعلومات المالية المرتبطة بالمؤسسة، بهدف القيام بتشخيص وضعيتها المالية، وتحديد نقاط القوة والضعف بها، والفرص والتهديدات، والتي يمكن أن تؤثر عليها سلباً أو إيجاباً. (سيف الدين، ٢٠٢١: ٣)

ان للتحليل المالي قواعد ومعايير واسس، فهو يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمصارف ويقوم بأجراء التصنيف اللازم لها ومن ثم اخضاعها الى دراسة تفصيلية دقيقة لأيجاد الربط والعلاقة فيما بينهما، على سبيل المثال فأن العلاقة بين الاصول المتداولة والتي تمثل السيولة في المصرف وبين الخصوم المتداولة والتي تشكل الألتزامات قصيرة الاجل على المصرف والعلاقة بين اموال الملكية والالتزامات طويلة الاجل بالإضافة الى العلاقة بين الايرادات والمصروفات كل هذا توصلت اليه ومن ثم تفسير النتائج التي تم التوصل اليها والبحث عن اسبابها بغية اكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية بالإضافة الى تقييم انظمة الرقابة ووضع كافة الحلول والتوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب. (حسبو، ١٩٧٩: ٥)

٢- تعريف التحليل المالي:

كما يعرف التحليل المالي على أنه علم له قواعد ومعايير و أسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة ج اء وا التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة و إيجاد الربط و العالقة فيما بينهما ، فمثال العالقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة في المنشأة و بين الخصوم المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة الأجل على المنشأة، و العالقة بين أموال الملكية و اللتزامات طويلة الأجل بالإضافة إلى العالقة بين الإيرادات و المصروفات ثم تفسير النتائج التي تم التوصل اليها و البحث عن أسبابها و ذلك للكشاف نقاط الضعف و القوة في الخطط و السياسات المالية بالإضافة الى تقييم أنظمة الرقابة و وضع الحلول و التوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب. (العصار، ٢٠٠١: ١)

يعتبر التحليل المالي من جملة المواضيع الهامة بالنسبة للإدارة الحديثة فهو يمثل أداة أساسية لأتصال المؤسسة بين محيطها الداخلي و الخارجي حيث انه لا يقتصر على المستوى المالي فقط بل يتعدى ذلك إلى المستوى الإنتاجي و التجاري فالتحليل المالي يساعد على اكتشاف نقاط القوة و الضعف في السياسات المالية التي تعمل في إطارها، « التحليل المالي عبارة عن دراسة الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة خال فترة زمنية معينة و ذلك للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات كتحقيق أداء المؤسسات التجارية و الصناعية في الماضي و الحاضر، و يعرف أيضاً أنه مرحلة دراسة و تشخيص الحالة للمؤسسة أي تحليل النشاط و المروددية و التوازن المالي للمؤسسة ويتم ذلك عن طريق تحليل المعطيات التاريخية الماضية أي انه يقوم بدراسة تفصيلية للبيانات المالية و القيام بتقديرات و تنبؤات تخص مستقبل المؤسسة و على أساسها يتم طرح اقتراحات و اجراءات لتحسين هذه الوضعية. (عقل، ٢٠٠٠: ٧)

يعتبر التحليل المالي أيضاً أنه هو الضمان المستمر لأموال الضرورية و الالزمة للمؤسسة و تجهيزها العقلاني و استقلالها المالي بتقديم الأموال في الوقت الملائم و بأقل تكلفة دون المساس بالاستقلالية المالية للمؤسسة إزاء ما يحيط بها أو امكانية عملها الصناعي و التجاري. (عدون، ١٩٩٨: ١٢)



٣- اهمية التحليل المالي:

ان لنتائج عملية التحليل المالي أهمية كبيرة والمتمثلة فيما يلي: (الصيرفي، ٢٠٠٧: ٢٦٤)
تقوم بتحديد مدى كفاءة المصرف في عملية جمع الأموال من جهة، وكيفية تشغيلها من جهة أخرى.
الحصول منها على مؤشرات واضحة تبين فعالية المصرف وقدرته على النمو.
يمكننا التحقق عن طريقها من مدى كفاءة النشاط الذي يقوم به المصرف.
تساعد في عملية التخطيط المالي المصرفي .
انها تتيح إعداد الآلية المناسبة لإتخاذ القرارات الملائمة.

٤- اهداف التحليل المالي (العداسي، ٢٠١١: ١١٢)، (خنفر، المطارنة، ٢٠١١: ٢٣)، (منير شاكر، ٢٠١٥: ٢٢):
تقييم الأداء الخاص بعمل المنظمة في الماضي.

يتم الكشف عن طريقها على جوانب الضعف والقصور المالي وتشخيصها تمهيدا لإعادة الهيكلة.
تمكننا من إتخاذ العديد من القرارات المستقبلية لتحسين الأداء المالي للمنظمة.
نتمكن عن طريقها من مقارنة الأداء المالي للمنظمات الأخرى.

بواسطتها نعرف الوضع المالي للمنشأة.

تمكننا من الحكم على القدرة الكسبية للمشروع.

يتم الحكم بواسطتها على كفاءة الأداء المالي والتشغيلي في المنشأة.

يتم عن طريقها تقييم قدرة المنشأة على سداد ديونها والتزاماتها في المدى القصير والطويل.

يتم وضع الخطط المستقبلية وأحكام الرقابة الداخلية عن طريقها.

٥- مقومات التحليل المالي:

يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المبادئ والمقومات، والتي يعتمد عليها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، حيث تتلخص بما يلي (الشيخ، ٢٠٠٨: ٣):

يتم عن طريقها تحديد أهداف التحليل المالي بشكل واضح.

من خلالها يتم تحديد الفترة التي يشملها التحليل المالي، بالإضافة إلى تحديد البيانات المالية التي يمكن الإعتماد عليها.

عن طريقها يتم تحديد المؤشرات المناسبة والصحيحة للوصول إلى أحسن النتائج وبتكلفة قليلة وبأسرع وقت.

تتوصل من خلالها إلى التفسير السليم لنتائج التحليل المالي، حيث تصبح كقاعدة بيانات للمحلل المالي يستخدمها بطرق سليمة، حيث تساعد في إعطاء نتيجة غير قابلة للتأويل.

من خلالها يكون المحلل المالي على دراية تامة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالشركة.

٦- خصائص التحليل المالي (العداسي، ٢٠١١: ١١٤)، (عقل، ٢٠٠٦: ٢٨٧):

يعتمد التحليل المالي بصورة كبيرة على القوائم المالية ومصادر أخرى منها الدراسة والتحليل والتي تتضمن بيانات لها علاقة بالماضي.

القوائم المالية يلزم إعادة تبويبها بطريقة ملائمة تسمح بإمكانية القيام بالتحليل.

نلاحظ بأن هنالك العديد من الأساليب التي يمكن الإعتماد عليها عند تحليل القوائم المالية.

من الجائز القيام بالتحليل على مستوى المؤسسة الواحدة وذلك من خلال سلسلة زمنية أو ممكن بين المؤسسات المتشابهة للصناعة الواحدة.

من الملاحظ ان التحليل الذي يقتصر على حساب المؤشرات والنسب ويسعى كذلك في البحث ما وراء هذه المؤشرات والنسب من مدلولات يمكن أن يفيد في إتخاذ القرارات.



۷- انواع التحليل المالي:

هناك نوعان من التحليل املايل و مها: (إلياس، ۲۰۱۱ : ۸۵)

النوع الأول : التحليل الرأسي : هو عبارة عن تحصيل الأرقام المالية إلى نسب مئوية من الرقم المالي الرئيسي في تلك القائمة ولكل فترة، وقد تم التعارف على أن يكون الرقم الرئيسي في قائمة الدخل هو رقم صافي المبيعات وفي الميزانية العمومية هو مجموع الأصول، ويساعد هذا النوع من معرفة نقاط القوة والضعف الموجودة في المؤسسة.

النوع الثاني : التحليل الأفقي : يتضمن التحليل الأفقي لعدة سنوات صياغة كل عنصر من العناصر المالية المراد تحليلها أفقياً بشكل نسب مئوية.

ثانياً: تخفيض المخاطر

مفهوم المخاطر:

ان مفهوم المخاطر يمثل الاتجاه نحو زيادة الربحية، والذي بدوره يحتم على إدارة البنك أن تقوم بالاستثمار في أصول تولد أكبر قدر ممكن من الربحية مع خفض التكلفة، ولكن هناك اختلاف بين تعظيم الأرباح وتعظيم الثروة. فلكي يحصل البنك على ربح عالي، يجب عليه إما أن يتحمل المزيد من المخاطر الناتجة عن ذلك لذا فمن الضروري تناول مفهومها بقدر ملائم من الإيضاح و التحليل. (العال، ۱۹۹۹ : ۱۷)

۱- مفهوم المخاطر المالية:

يعبر عن مفهوم المخاطر المالية بأنه يمثل نسبة الأرتفاع في مخاطر الاستغلال بسبب اللجوء إلى الاستدانة ، وذلك عن طريق جلب موارد مالية على شكل ديون من شأنها أن تؤثر سلباً على مردودية المؤسسة. (إلياس، ۲۰۰۶ : ۴۵)

كما يمكن النظر للمخاطر المالية على انها تمثل مصدر للخسائر المحتملة في الأسواق المالية نتيجة تقلبات التغيرات المالية ، و تكون هذه المخاطر بدورها مصاحبة لنظام الاستدانة (الرافعة المالية) بحيث تكون المؤسسة المالية في وضع مالي لا تستطيع فيه مقابلة جميع التزاماتها من الأصول الجارية .

و يمكن تعريفها « بأنها تتمثل بالتذبذبات التي تصيب نتيجة الاستغلال بعد الضريبة ، اي التذبذبات في العائد الذي يكون متاحاً للمساهمين (حملة الأسهم العادية) كونه سبباً في استخدام مصادر التمويل ذات التكلفة الثابتة المتمثلة في فوائد القروض و توزيعات الأسهم الممتازة. (هندي ، ۲۰۰۳ : ۲)

۲- مفهوم المخاطر الائتمانية:

في دراسات الجدوى الاقتصادية معروف ان اتخاذ القرار الاستثماري لأي مشروع من ناحية تنفيذ المشروع من عدمه يتوقف على عاملين يعتبران في غاية الأهمية وهما:

أ- العائد المتوقع Expected Return .

ب- درجة المخاطرة Risk Degree.

يعرف بأنه مبدأ المفاضلة بين العائد والمخاطرة، وعليه يكون القرار الأمثل للاستثمار هو القرار الذي تشعر فيه الإدارة أن العائد المتوقع Expected Return يكافئ أو يزيد عن درجة المخاطرة Risk Degree التي تحيط بهذا الاستثمار. والائتمان بسبب كونه النشاط الاستثماري الأهم بالنسبة للمصارف فإنه لا يخرج عن مبادئ هذا المنهج، ان المبدأ دائماً هو الموازنة بين العائد المتوقع من هذا الائتمان ودرجة المخاطرة التي من المحتمل أن يتعرض لها المصرف في حال تم منح الائتمان.

وبناءً على ما ذكر فإن عملية اتخاذ القرار الائتماني يمكن تصنيفها وفقاً لدرجة المعرفة بنوع القرار وذلك من خلال الحالات الثلاث التالية (الزبيدي، ۲۰۲۲ : ۱۶۴):



حالة التأكد Certainty: المقصود بهذه الحالة هي قدرة متخذ القرار على تحديد نتيجة واحدة ومعروفة للقرار عند اتخاذه.

حالة عدم التأكد Uncertainty: وتعني أن اتخاذ القرار سوف يؤدي إلى مجموعة من النتائج الممكن حدوثها إلا أن احتمالات (Probabilities) حدوث كل نتيجة ممكن ان يكون خارج إطار ما يتوقعه متخذ القرار.

حالة الخطر Risk: وهي الحالة التي ينتهي فيها اتخاذ القرار إلى واحدة من مجموعة من النتائج الممكن حدوثها ، وأن متخذ القرار ممكن ان يكون على معرفة مسبقة بأحتمالات حدوث كل من هذه النتائج.

لذا يمكننا القول بأن عملية اتخاذ القرار الائتماني تتم في حالة الخطر، وان القرار الائتماني محاط بدرجة من الخطر تختلف حسب نوع الائتمان ومدته ومقداره والجهة طالبة الائتمان، فإدارة الائتمان لا تستطيع أن تستكشف نتائج القرار الائتماني بشكل دقيق، ولكن في الوقت نفسه تستطيع أن تستشرف المستقبل من خلال خبراتها وما تنطوي عليه من تجارب سابقة وما تطبّقه من وسائل تنبؤية، مضافا إلى الأساليب الكمية الرياضية والتي يمكن الاستفادة منها في هذا المجال، يتبين من خلال جميع هذه الوسائل كلها أو متفرقة وحسب ما هو متوفر لإدارة الائتمان بأنها تستطيع أن تقوم بتحديد احتمالات موضوعية للقرار الائتماني الذي سيتم اتخاذه.

وهكذا فإنه لا بدّ للمصرف أن يتعرض للخطر أثناء عملية منح الائتمان وذلك مقابل الحصول على عائد مجزٍ يمكنه من تغطية هذه المخاطر، فكلما زاد حجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف زاد سعر الفائدة على الائتمان الممنوح، لأنه من المتوقع أن تتفاوت أسعار الفائدة على الائتمان المصرفي بتفاوت حجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف من جراء اتخاذ قرار منح الائتمان، وهذا ما نسمّيه بالتوازن بين العائد والمخاطرة Risk Return Tradeoff (هندي، منير إبراهيم، ١٩٩٦ : ٢٢٤)

وهكذا يمكننا القول بأن المخاطر الائتمانية هي تلك المخاطر الناشئة نتيجة عدم قدرة العميل أو عدم رغبته أو الاثنين معاً عن سداد المبلغ الائتماني (أصل الدين + فوائده) في الوقت المحدد، وترتبط المخاطر الائتمانية بالنسبة للمصرف بالبنود داخل الميزانية كالسندات والقروض والتسليفات والبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان أو الكفالات أو الاعتمادات المستندية.

٣- تعريف المخاطر:

التعريف الأول: يعرف VAUGHAN المخاطرة بأنها إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف الأهداف المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع. (Vaughan، ١٩٩٧)

يعرف GOOHMAN JOHN DOWNES & JORDAN ELLIOTT: المخاطرة بأنها تمثل احتمالات تكون قابلة للقياس لتحقيق خسائر أو عدم الحصول على القيمة مشيراً إلى أن المخاطرة تختلف عن عدم التأكد حيث أن الأخيرة غير قابلة للقياس (Goohman، ١٩٩٥ : ٤٩١)

يعرف: JOEL BESSIS المخاطرة بأنها تمثل الآثار غير المواتية على الربحية الناتجة عن العديد من عوامل عدم التأكد و أن قياس المخاطرة يتطلب الوقوف على تأثير الأمور غير المواتية التي تتم في ظل ظروف عدم التأكد على الربحية (Bessis، ١٩٩٨ : ٥)

٤- انواع المخاطر (الحناوى، ١٩٨٨ : ٣٥٧)، (Cocbeo، ١٩٩٧ : ٤٧)

المخاطر الاستراتيجية: وهي التي تنتج من القرارات السيئة للإدارة.

مخاطر السمعة: هي المخاطر التي تنتج من وجهات النظر السلبية من خارج البنك.

مخاطر السوق: تنتج هذه المخاطر من التغيرات الحادثة في السوق الخارجي وصناعة السوق وأدواته وكذلك أسعار الصرف و السوق المحلي يضاف اليها تغيرات معدلات الفائدة .



مخاطر الائتمان: وهي تنتج من فشل أي من المقترضين في الوفاء بالتزاماته في التاريخ المحدد لتلك الالتزامات. مخاطر سعر الفائدة: تنتج هذه المخاطر من التحركات الخاصة بمعدلات الفائدة.

5- تأثير المخاطر:

يتضح من تحميل النسب المئوية الجوبة المستبينين تأكيدها جميعاً على ان نسبة تأثير المخاطر في عقد التصميم والتنفيذ تكون نسبة منخفضة الى منخفضة جدا وقد يعزى ذلك الى تحمل المقاول المسؤولية كاملة وبذلك عليه مواجهة هذه المخاطر واتخاذ ما يلزم لإدارتها، كذلك فان نسبة المخاطر في عقد الكلفة ازيدا تكون نسبة منخفضة الى منخفضة جدا وقد يكون ذلك بسبب طبيعة هذا العقد حيث لا توجد مخططات او أية بيانات يعتمد عليها المقاول وان صاحب العمل هو الذي يتحمل المخاطر. أما بقية العقود فقد توزعت المخاطر بنسب مختلفة بينها حيث يلاحظ ان المخاطر المالية بشكل عام كانت بنسب متوسطة الى عالية تليها المخاطر المكانية والفنية ثم التنظيمية ، اما المخاطر السياسية فكانت نسب تأثيرها منخفضة الى منخفضة جدا. (انتصار كاظم رشيد، ٢٠١٥ : ٣٥)

6- مقومات المخاطر:

العناصر الاساسية لادارة المخاطر لايمكن ان تنفذ بفعالية وكفاءة الا اذا تمت في اطار شامل يتكون من عدد من العناصر موضحة بشكل التالي:

شكل (١) عناصر نظام ادارة المخاطر

عناصر نظام ادارة المخاطر		
تحديد الاهداف	نظام المعلومات	قياس المخاطر

ان الهدف الاستراتيجي من ادارة المخاطر المصرفية هو السيطرة عليها من خلال تحديد الانواع التي يتعرض اليها المصرف دون غيرها او التي تعرض لها المصرف ككل او التي يتعرض لها موجود من موجودات المصرف على حدى والقدرة على التبوؤ بامكانية تعرض المصرف لتلك المخاطر وبفترة كافية الانواع المختلفة للمخاطر من خلال التقارير الدورية للمخاطر الاساسية او المصادر الخارجية لتقييم الجدارة المالية مثل معيار كفاية راس المال وجودة الاصول وكفاءة الادارة وحجم العائد بهدف تقديم معلومات كافية عن البدائل المتاحة ليتم العمل فيها بهدف مساعدتها باتخاذ القرارات سليمة . (بلسم ، ٢٠١٥ : ٣٩٥ ، ٣٩٦)

7- خصائص المخاطر (الزبيدي، ٢٠٠٤ : ٦٧ ، ٦٨)

ان المخاطر تنشأ بفعل عوامل مشتركة تشمل النظام الاقتصادي كله .
تؤثر المخاطر في جميع المصارف والشركات العاملة فهي تصيب كل الاستثمارات .
لا يمكن تجنبها بالتنوع ولكن يمكن الحد من شدتها من خلال العائد المتوقع .
ترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كالإضرابات العامة او حالات الكساد او التضخم او ارتفاع معدلات اسعار الفائدة.

ثالثاً: القرارات الائتمانية

1- مفهوم القرارات:

يعرف بكونه عملية متعددة الخطوات تتوج بأختيار حل معين كخطوة اخيرة، بحيث يفضل المدير خيار دون سواه من بين عدد من البدائل وقدرته على تحقيق اكبر مجموعة من النتائج المرغوبة واقل عدد من النتائج غير المرغوبة وهو الهدف من اتخاذ القرار.



۲- تعریف القرارات

هو الفصل أو الحكم في مسألة ما أو قضية أو خلاف. كما عرف القرار على أنه، يعني اختيار الطريق أو المسلك أو المنهج، أو الحل الأفضل- الأحسن- من بين عدة طرق أو مسالك أو مناهج أو حلول متكافئة. (عبدالکریم، ۲۰۱۷، ۱)

۳- انواع القرارات (مدین، ۲۰۲۰، ۳)

القرارات الرتيبة وغير الرتيبة: ان القرارات التي تتحدث عن مكونات مهيكلة اي محددة و معرفة مسبقا تسمى بالقرارات الرتيبة فهي تتميز بالترکار وتحتوي على اجراءات نمطية في اتخاذها وتتخذ في ظروف يسودها الحد الأدنى من الالاتكاد في حين ان القرارات الغير رتيبة هي تختص بالقرارات الغير طبيعية وغير المتكررة فضلا عن الظروف والمتغيرات المعقدة التي تحيط بهكذا نوع من القرارات.

القرارات المتخذة في ظل ظروف التأكد والمخاطرة واللاتأكد: وتشمل على هذه التصنيفات الاتية:
التأكد: يشمل القرارات التي يعرف المدير بوثوق البدائل المتاحة امامه.

المخاطرة: تسود ظروف المخاطرة بوجود تقديرات او توزيعات احتمالية لكل من البدائل المتاحة.
اللاتأكد: تتخذ معظم القرارات اللادارية في المنظمات المعاصرة في ظروف الالاتأكد حيث لا يعرف المدير كل البدائل.

۴- دور القرارات في المصارف

يمكننا أجمال دور القرارات المصرفية من خلال مايلي : (كاظم، وسن، ۲۰۲۱ : ۱۸)

ان لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة دور في تعزيز كفاءة القرارات الأدارية.

لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة الدور الكبير في تعزيز كفاءة القرارات الاستراتيجية.

تسهم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز كفاءة القرارات التكتيكية.

ان لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة دورا في تعزيز كفاءة القرارات التشغيلية.

۵- خصائص القرارات

ان للقرارات مجموعة من الخصائص اهمها : (الحويج ، ۲۰۲۱ : ۱۸۲)

التوقيت (Timely): التوقيت المناسب أن تتوفر المعلومات وتصل إلى الجهة المطلوبة في التوقيت المناسب بمعنى أن تكون المعلومات مناسبة زمنياً حتي يكون اصدار القرارات سليمة وناجحة.

الدقة (Accuracy): وتعني ان تكون المعلومات في صورة صحيحة خالية من الأخطاء.

الصلاحية (Relevance): صلاحية المعلومات هي الصلة الوثيقة بمقياس كيفية ملائمة نظام المعلومات لاحتياجات المستفيدين بصورة جيدة .

المرونة (Flexibility): المرونة هي قابلية تكيف المعلومات وتسهيلها على تلبية احتياجات المختلفة لجميع المستفيدين.

الوضوح (Clarity): هذه الخاصية تعني أن تكون المعلومات، واضحة وخالية من الغموض .

۶- مقومات القرارات

ان اهم القرارات التي تتخذ متستند عليه من قبل صناع القرار له مجموعة من المقومات اهمها ما يلي : (زغب ، ۲۰۰۷ : ۶)

الثورة التكنولوجية وما أفرزته وأنتجته من أجهزة متقدمة، أصبحت لا يمكن الاستغناء عنها أو ممارسة اي نشاط بدونها وإلا كانت بالتالي نتائجها غير مؤكدة ومشكوك في سلامتها.

اتساع وتنوع الاحتياجات والرغبات الخاصة بالمستهلكين في الأسواق المحلية والدولية المختلفة وازدياد قدرة اي من المشروعات المماثلة والمنافسة على إشباع هذه الاحتياجات.

من خلالها نرى الارتفاع المستمر في الدخول وسيادة المستهلك وسيادة قوى المنافسة وسيادة نظم البيع الالكترونية التي



بدورها توفر الوقت والجهد والتكلفة.

النظام العالمي الجديد بأبعاده كافة وجوانبه الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والإنسانية والذي يقوم بالعمل على توسيع الأسواق ودمجها كلها جميعا في سوق عالمي واحد فائق التطور في كافة وسائله وأدواته الاشباعية. المشاكل والمحددات والقيود والضوابط التي تحيط بممارسة النشاط وبصفة خاصة القرارات والتشريعات والتعليمات والقوانين الخاصة بممارسة النشاط وامتدادها من جانب مؤسسات دولية تملك من القوة والنفوذ ما يمكن لها أن تفرض احترام وتطبيق هذه التشريعات على كافة الدول والحكومات خاصة في عصر العولمة الاجتياحية.

المبحث الثالث: الجانب العملي (التطبيقى) للدراسة

المبحث الأول: إجراءات البحث والوسائل المستخدمة

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

المصارف العاملة في المحافظة السليمانية تمثل مجتمع الدراسة و بعض من المصارف التجارية تعتبر العينة ومن أجل إختبار لصدق وثبات الاستبانة وتحليل البيانات المجمعة وإثبات الفرضيات لتحقيق الاهداف البحث تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for the Social Sciences إصدار (٢٨) ، ومن أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في هذا البحث :

أ-معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alfa): وذلك من أجل قياس صدق وثبات الاستبانة.

ب-معامل الارتباط (Spearman Correlation): المعرفة معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات الاستبانة والدرجة الكلية للمحور التابع من جهة ولحساب الاتساق البنائي لمعرفة الارتباط بين جميع محاور الاستبانة ولغرض إثبات وجود أو عدم وجود العلاقة بين متغيرات البحث

ز- إختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression): يستخدم لإثبات فرضيات البحث من أجل معرفة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.

اختبار صدق الاستبانة وثباتها:

ان المقصود بصدق الاستبانة هي تبيان خصائص المجتمع المدروس بشكل جيد، بمعنى أن الإجابات التي يتم الحصول عليها من أسئلة الاستبانة تعطينا كافة المعلومات التي وضعت لأجلها الأسئلة، أما فيما يخص ثبات الاستبانة فيعني انه عند إعادة توزيع الاستبانة على عينة أخرى من المجتمع نفسه وبنفس حجم العينة الأصلية فأن النتائج ستكون مقاربة للنتائج التي تم الحصول عليها من العينة الأولى ، وتكون النتائج بين العينتين متساوية بإحتمال يساوي معامل الثبات. وتم تحقق إختبار صدق وثبات إستبانة البحث من خلال معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alfa Coefficient) وهذا المعامل تأخذ قيمة بين السفر والواحد وفي العلوم الإجتماعية تعد قيم معامل ألفا كرونباخ مقبولة إحصائيا عندما تكون هذه القيم مساوية أو أكبر من (٠,٦٠)، وعندما تكون قيمتها قريبة من الواحد فهذا يعني أن صدق وثبات الاستبانة يكون عاليا، ويتم حساب معامل الصدق عن طريق أخذ جذر معامل الثبات.



الجدول رقم (١)

یوضح معاملات الثبات (کرونباخ الفا) لأبعاد الدارسة ومجالاتها

الصدق	مقياس الفا كرو نباخ	عدد المتغيرات	الرمز	الأبعاد	
0.934	٠,٨71	10	$L_{10} - L_1$	متغيرات البحث	التحليل المالي
0.925	0.856	10	$T_{10} - T_1$		تخفيف المخاطر
0.935	0.875	10	$D_{10} - D_1$		القرارات الإقتصادية
0.959	0.919	30	عدد المتغيرات البحث و الفا كرونباخ العام		

يظهر من الجدول (١) ، إن معامل الثبات على أساس محاور الاستبانة يكون عالياً ومقبولاً إحصائياً ، وتتراوح المحاور بين (٠,٨٥٦ - ٠,٨٧٥) لكل محور من محاور الاستبانة، وبلغت قيمة معامل الثبات لجميع المحاور (٠,٩١٩) ، لذلك فأن معامل الثبات لهذه الاستبانة يمتاز بالثبات العالي. أما بالنسبة لقيم معامل الصدق فإنها ظهرت عالية لكل محور من محاور الإستبانة على حدة، إذ تراوحت قيمها بين (٠,٩٢٥ إلى ٠,٩٣٥) وكذلك معامل الصدق للإستبانة ككل فان قيمتها بلغت (٠,٩٥٩) وهذا يعني أن لجميع معامل صدق الاستبانة عالياً جداً ومقبول إحصائياً.

– معامل الارتباط (Spearman):

تم قياس الاتساق الداخلي (Internal Validity) للاستبانة لمعرفة معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات الاستبانة والدرجة الكلية للمحور التابع من جهة أخرى ، ولحساب الاتساق البنائي (Structure Validity) لمعرفة الارتباط بين جميع محاور الاستبانة.



الجدول (٢) إختبار الاتساق الداخلى لعبارات المحور الأول

عنوان المحور	رقم العبارة	رمز العبارات	معامل الارتباط	قيمة الاحتمالية
التحليل المالي	1	L1	**466.	0.000
	2	L2	**791.	0.000
	3	L3	**847.	0.000
	4	L4	**687.	0.000
	5	L5	**718.	0.000
	6	L6	**735.	0.000
	7	L7	**667.	0.000
	8	L8	**612.	0.000
	9	L9	**567.	0.000
	10	L10	**794.	0.000

يتضح من الجدول (٢) أن معامل الارتباط للعبارات المتعلقة بالمحور الأول تمتاز بالاتساق الداخلى مع محورها، إذ أن علاقة الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور والمعدل الكلي العبارات تكون ذات دلالة إحصائية، إذ أن القيمة الاحتمالية (Sig) لكل عبارة أقل من (٠,٠٥) أي معدل ثقة (٠,٩٥) وبذلك تعد عبارات المحور الأول مترابطة ومتسقة مع بعض.

الجدول (٣) إختبار الاتساق الداخلى لعبارات المحور الثاني

عنوان المحور	رقم العبارة	رمز العبارات	معامل الارتباط	قيمة الاحتمالية
تخفيض المخاطر	1	T1	**568.	0.000
	2	T2	**761.	0.000
	3	T3	**753.	0.000
	4	T4	**773.	0.000
	5	T5	**842.	0.000
	6	T6	**455.	0.000
	7	T7	**668.	0.000
	8	T8	**753.	0.000
	9	T9	**441.	0.000
	10	T10	**620.	0.000

يتضح من الجدول (٣) أن معامل الارتباط للعبارات المتعلقة بالمحور الثاني تمتاز بالاتساق الداخلى مع محورها، إذ أن علاقة الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور والمعدل الكلي العبارات تكون ذات دلالة إحصائية، إذ أن القيمة الاحتمالية (Sig) لكل عبارة أقل من (٠,٠٥) أي معدل ثقة (٠,٩٥) وبذلك تعد عبارات المحور الثاني مترابطة ومتسقة مع بعض.



الجدول (٤) إختبار الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث

عنوان المحور	رقم العبارة	رمز العبارات	معامل الارتباط	قيمة الاحتمالية
القرارات الإثباتية	1	D1	**821.	0.000
	2	D2	**729.	0.000
	3	D3	**675.	0.000
	4	D4	**723.	0.000
	5	D5	**757.	0.000
	6	D6	**740.	0.000
	7	D7	**786.	0.000
	8	D8	**639.	0.000
	9	D9	**485.	0.000
	10	D10	**532.	0.000

يتضح من الجدول (٤) أن معامل الارتباط للعبارات المتعلقة بالمحور الثالث تمتاز بالاتساق الداخلي مع محورها، إذ أن علاقة الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور والمعدل الكلي عباراته تكون ذات دلالة إحصائية، إذ أن القيمة الاحتمالية (Sig) لكل عبارة أقل من (٠,٠٥) أي معدل ثقة (٠,٩٥) وبذلك تعد عبارات المحور الثالث مترابطة ومتسقة مع بعض.

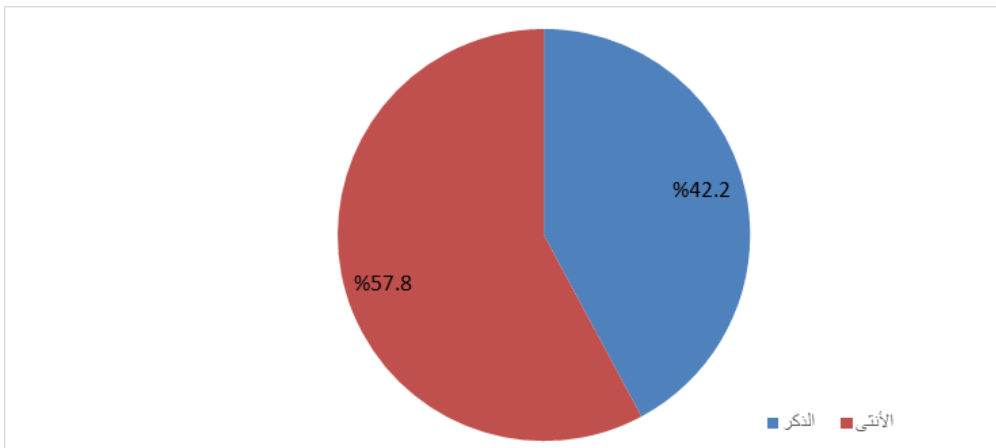
المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالبيانات العامة (الديموغرافية) أفراد العينة

- توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

جدول رقم (٥): يبين الجنس

التكرارات	نسبة المئوية	
43	42.2%	ذكر
59	57.8%	انثى
102	100%	مجموع الكلي

الشكل (٢) التمثيل البياني لتوزيع افراد العينة حسب الجنس



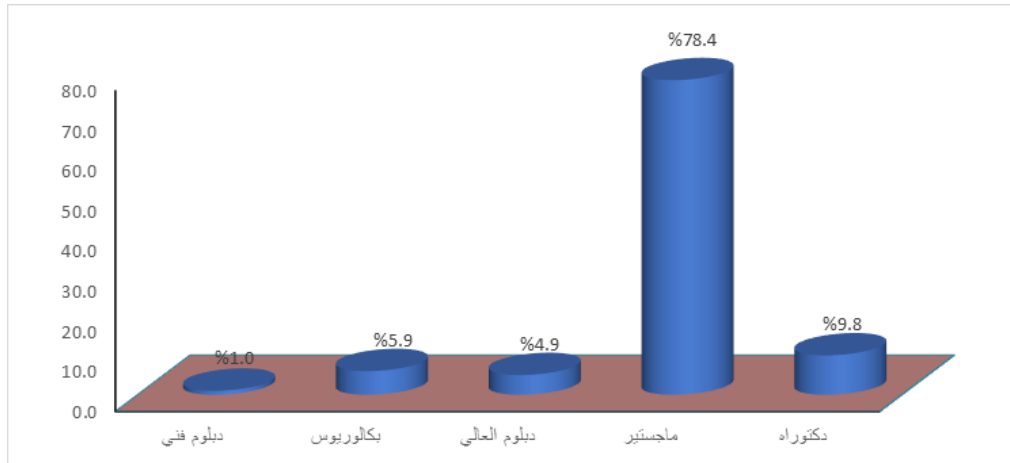


من خلال البحث وتحليل الإستمارات المستردة والصاححة للتحليل يتضح لنا إن عينة البحث يغلب عليها الجنس ا الإناث بنسبة (٥٧,٨%) وهو ما يعادل (٥٩) انثى من إجمالي العينة، في حين بلغت نسبة الذكور (٤٢,٢%) وهو ما يعادل (٤٣) من إجمالي العينة. كما موضح في الجدول (٥) والشكل البياني (٢) الاعلى.

- توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم (٦) يبين المؤهل العلمي

التكرارات	نسبة المئوية	
10	9.8%	دبلوم فني
80	78.4%	بكالوريوس
5	4.9%	دبلوم العالي
6	5.9%	ماجستير
1	1.0%	دكتوراه
١٠٢	100%	مجموع الكلي



الشكل (٣) التمثيل البياني لتوزيع افراد العينة حسب المؤهل العلمي

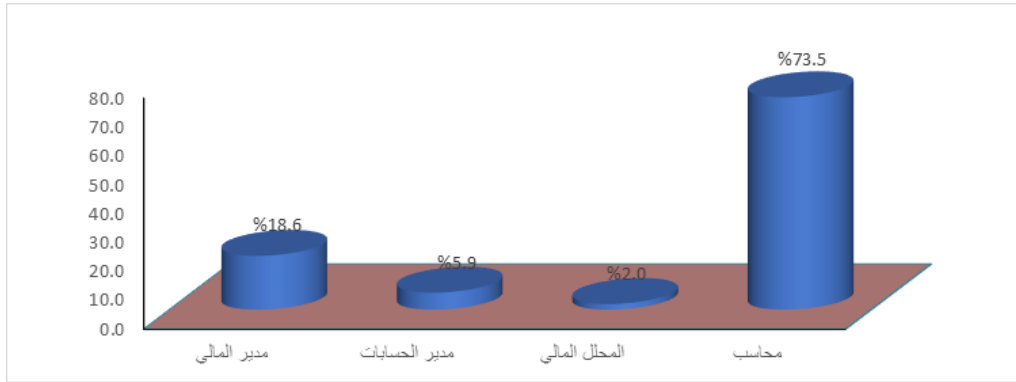
يوضح الجدول (٦) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي، إذ نلاحظ إن الفئة ذات المؤهل العلمي (بكالوريوس) هي أكبر فئة بنسبة ٧٨,٤% وبعدها (٨٠) فردا والفئة ذات المؤهل العلمي (دبلوم فني) تأتي في المرتبة الثانية بنسبة ٩,٨% وبعدها (١٠) فردا من أفراد العينة، وفي المرتبة الثالثة تأتي الفئة ذات المؤهل العلمي (ماجستير) بنسبة ٥,٩% وبعدها (٦) فرداً، وتأتي المؤهل العلمي (دبلوم العالي) في مرتبة الرابعة بنسبة ٤,٩% وبعدها (٥) فردا من أفراد العينة ، وتأتي في المرتبة الأخيرة من المؤهل العلمي (دكتوراه) بنسبة ١,٠% وبعدها (١) فردا . وكما موضح في الشكل (٣) .



- توزیع أفراد العينة حسب العنوان الوظيفي

جدول رقم (٧) :يبين العنوان الوظيفي

التكرارات	نسبة المئوية	
19	%18.6	اخرى
6	%5.9	مدير الحسابات
2	%2.0	المحلل المالي
75	%73.5	محاسب
١٠٢	%100	مجموع الكلي



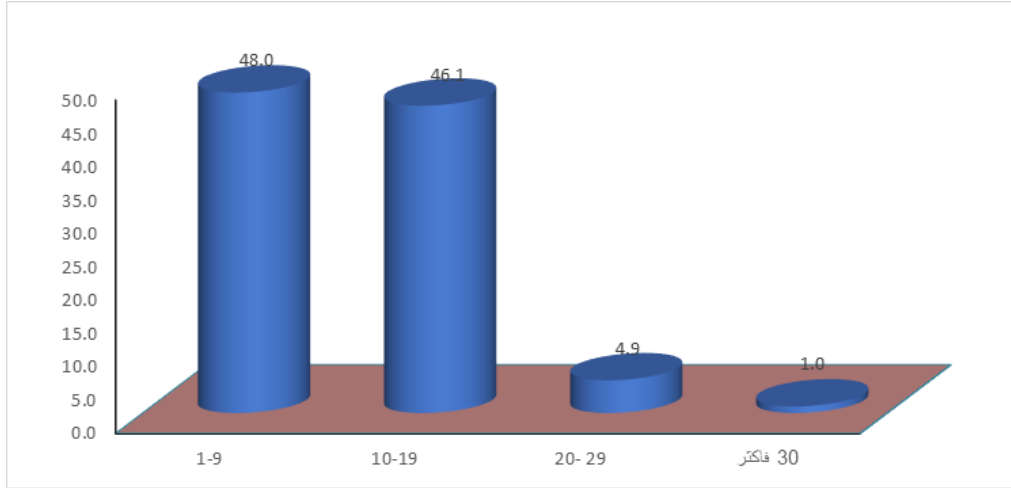
الشكل (٤) التمثيل البياني لتوزيع افراد العينة حسب العنوان الوظيفي

يوضح الجدول (٧) توزيع أفراد العينة حسب العنوان الوظيفي ، إذ نلاحظ إن الفئة ذات العنوان الوظيفي (محاسب) هي أكبر فئة بنسبة %٧٣,٥ وبعدها (٧٥) فردا والفئة ذات العنوان الوظيفي (اخرى) تأتي في المرتبة الثانية بنسبة %١٨,٦ وبعدها (١٩) فردا من أفراد العينة، وفي المرتبة الثالثة تأتي الفئة ذات العنوان الوظيفي (مدير الحسابات) بنسبة %٥,٩ وبعدها (٦) فرداً، وتأتي في المرتبة الأخيرة من العنوان الوظيفي (المحلل المالي) بنسبة %٢,٠ وبعدها (٢) فردا . وكما موضح في الشكل (٤) .

- توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخدمة:

جدول رقم (٨) :يبين عدد سنوات الخدمة

سنوات الخدمة	التكرارات	نسبة المئوية
9-1	49	%48.0
19-10	47	%46.1
29-20	5	%4.9
٣٠ فأكثر	1	%1.0
مجموع الكلي	١٠٢	100%



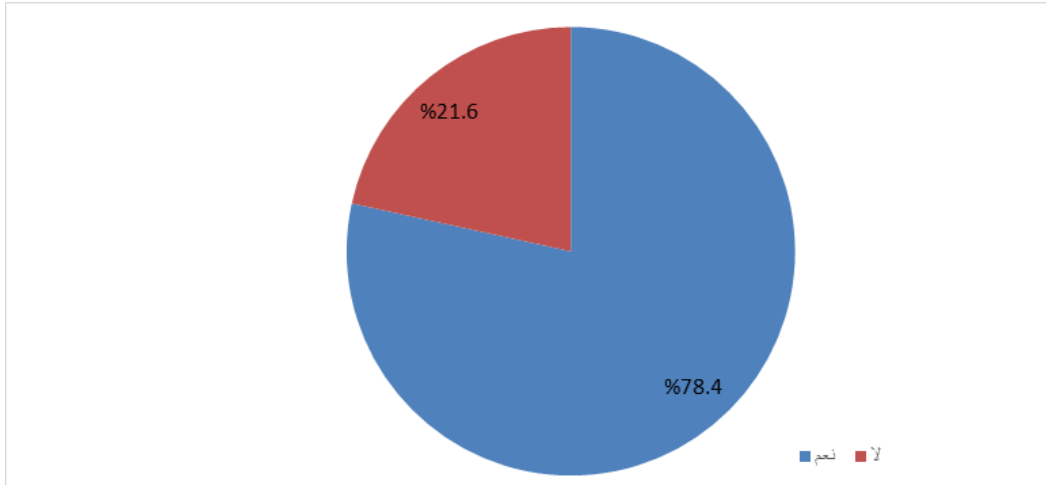
الشكل (٥) التمثيل البياني لتوزيع افراد العينة حسب عدد سنوات الخدمة

يتضح من جدول رقم (٨) أن معظم عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخدمة من ١-٩ سنة ونسبتهم ٤٨,٠%، وأن ٤٦,١% حسب عدد سنوات الخدمة هم من ١٠-١٩ سنة، وأن ٤,٩% حسب عدد سنوات الخدمة من ٢٠-٢٩ سنة، وأن ١,٠% حسب عدد سنوات الخدمة من ٣٠ فأكثر سنة. وكما موضح في الشكل (٥) .

- توزيع أفراد العينة حسب مشاركة في دورات التدريبية الخاصة بالتحليل المالي:

جدول رقم (٩) :يبين مشاركة في دورات التدريبية الخاصة بالتحليل المالي

التكرارات	نسبة المئوية	
80	%78.4	نعم
22	%21.6	لا
102	%100	مجموع الكلي



الشكل (٦) التمثيل البياني لتوزيع افراد العينة حسب مشاركة في دورات التدريبية الخاصة بالتحليل المالي

توزيع أفراد العينة حسب المشاركة في الدورات التدريبية الخاصة بالتحليل المالي، إذ نلاحظ إن الفئة ذات شاركت في الدورات التدريبية الخاصة بالتحليل المالي هي أكبر فئة بنسبة ٧٨,٤% وبعدها (٨٠) فرداً، والفئة ذات لم يشارك في الدورات التدريبية الخاصة بالتحليل المالي تأتي في المرتبة الاخير بنسبة ٢١,٦% وبعدها (٢٢) فرداً من أفراد العينة. وكما موضح في الشكل (٦) .



المقياس المستخدمة:

استخدام الباحث مقياس ليكارت الخماسي (Five-point Likert scale) الذي من أكثر المقاييس إستخداما لقياس الآراء لتوازن درجاته كما موضح في جدول (١٠)

جدول رقم (١٠) يبين فئات المقياس ليكارت الخماسي

الفئات	المقياس
١ - ١,٨	بدرجة قليلة جداً
١,٨ - ٢,٦	بدرجة قليلة
٢,٦ - ٣,٤	متوسطة
٣,٤ - ٤,٢	بدرجة عالية
٤,٢ - ٥	بدرجة عالي جداً

مجتمع وعينة البحث:

المصارف العاملة في المحافظة السليمانية تمثل مجتمع الدراسة و بعض من المصارف التجارية تعتبر العينة

$$n = \frac{Z^2}{d^2} * P(1 - P)$$

إذا: $n =$ تمثل حجم العينة.

$P =$ تمثل معامل الاختلاف بين مفردات المجتمع وهي تساوي ٠,٥

$D =$ تمثل نسبة الخطأ المقبول في العينة وهي تساوي ٠,٠٥

$Z =$ تمثل الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الثقة ٠,٩٥ - ١,٩٦

ثانياً: عرض وتحليل نتائج الإجابات على عبارات محاور الاستبانة

بعد عرض وتحليل الخصائص العامة لأفراد عينة البحث سيتم عرض وحساب الأهمية النسبية وسيتم تحليل وتفسير إتجاه الإجابات لأفراد عينة البحث وذلك من خلال حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل الإجابات لمعرفة إتجاه كل عبارة لكل محاور الاستبانة، وكذلك بالاعتماد على متوسط درجة مقياس ليكارت الخماسي (Five-point Likert scale) كما موضح في الجدول (١٠). ونظراً لعدم كفاية الجداول في حالة كتابة عبارات المحاور، وسيتم وضع رمز لكل عبارة وللمحور، ويتم عرضه في جدول منفصل.



المحور الأول: التحليل المالي

الجدول رقم (١١) استجابات أفراد عينة الدراسة لمعرفة التحليل المالي

رقم العبارات	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	أهمية النسبية	الترتيب	الاتجاه
1	يساهم استخدام أدوات التحليل المالي الحديثة في تطوير أداء المصارف التجارية بما في ذلك تخفيض المخاطر	4.35	0.52	11.94%	87.06%	8	بدرجة عالي جداً
2	يساعد التحليل المالي على تقييم التوازن المالي للمصارف ويؤدي الى تخفيض المخاطر	4.52	0.56	12.35%	90.39%	1	بدرجة عالي جداً
3	يساعد التحليل المالي على تقييم مقدرة المصارف التجارية على الاستمرار وبذلك له تأثير في تخفيض المخاطر	4.44	0.65	14.72%	88.82%	5	بدرجة عالي جداً
4	يقوم المصرف بتحليل القوائم المالية للعميل لتجنب المخاطر وذلك قبل منحه الائتمان	4.31	0.83	19.29%	86.27%	10	بدرجة عالي جداً
5	اعتماد إدارة المصارف التجارية على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر المالي ومن ثم تخفيض المخاطر	٤,٣٣	٠,٦٩	16.02%	86.67%	9	بدرجة عالي جداً
6	مدى مواكبة المصارف التجارية لأساليب الحديثة في التحليل المالي التي تتيح التعرف على تخفيض المخاطر والمعوقات في القوائم المالية	4.48	0.56	12.46%	89.61%	2	بدرجة عالي جداً
7	وجود لجنة في المصارف التجارية مسؤولة عن تحديد المخاطر وعوامل الضعف في القوائم المالية	4.48	0.67	14.97%	89.61%	3	بدرجة عالي جداً



8	ان التحليل المالي في المصارف التجارية يؤثر إيجاباً على توفير المعلومات اللازمة للقرارات الائتمانية	4.42	0.68	15.41%	88.43%	6	بدرجة عالي جداً
9	ان أدوات التحليل المالي تؤثر على القدرة التنبؤية للمصارف التجارية من اجل تخفيض المخاطر الائتمانية.	4.46	0.64	14.34%	89.22%	4	بدرجة عالي جداً
10	تعتمد ادارة المصارف التجارية التحليل المالي في عمليات منح الائتمان المصرفي بهدف تخفيض المخاطر	4.36	0.74	17.00%	87.25%	7	بدرجة عالي جداً
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.42	0.45		88.33%		بدرجة عالي جداً

يبين الجدول (١١) الذي يستعرض نتائج تحليل إجابات أفراد عينة البحث لعبارات المحور الأول التحليل المالي ، وإن الوسط الحسابي على المستوى العام لآراء العينة بلغ (٤,٤٢) وهو أكبر من الوسط الحسابي المقياس ليكرت الخماسي بمقدار (١,٤٢) ويدل على إتفاق المبحوثين على إختيار (موافق) وهو ضمن مجال (موافق) بدرجة عالية جدا كما موضح في الجدول (١١) ، وبلغت الأهمية النسبية للمحور (٨٨,٣٣)٪ ، وبلغ الانحراف المعياري (٠,٤٥) وهو أقل من واحد مما يشير إلى تقارب آراء المبحوثين ومركزها حول قيمة الوسط الحسابي العام. كما يبين الجدول ، وفي الترتيب الأول أنت عبارة « يساعد التحليل المالي على تقييم التوازن المالي للمصارف ويؤدي الى تخفيض المخاطر » بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٢) في فئة موافق بدرجة عالي جداً، وفي الترتيب الأخير أنت عبارة: « يقوم المصرف بتحليل القوائم المالية للعميل لتجنب المخاطر وذلك قبل منحه الائتمان » بمتوسط حسابي بلغ (٤,٣١) في فئة موافق بدرجة عالي جداً.

وأتى ترتيب عبارات هذا المحور الخاص بالتحليل المالي ، وفقاً لأولويتها كما يلي:

١- يساعد التحليل المالي على تقييم التوازن المالي للمصارف ويؤدي الى تخفيض المخاطر ، وأنت هذه العبارة في الترتيب الأول في هذا المحور الخاص بالتحليل المالي ، بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٢) في فئة موافق بدرجة عالي جداً.

٢- مدى مواكبة المصارف التجارية لأساليب الحديثة في التحليل المالي التي تتيح التعرف على تخفيض المخاطر والمعوقات في القوائم المالية ، وأنت هذه العبارة في الترتيب الثاني في هذا المحور الخاص بالتحليل المالي ، بمتوسط حسابي بلغ (٤,٤٨) في فئة موافق بدرجة عالي جداً.

٣- وجود لجنة في المصارف التجارية مسؤولة عن تحديد المخاطر وعوامل الضعف في القوائم المالية ، وأنت هذه العبارة في الترتيب الثالث في هذا المحور الخاص بالتحليل المالي ، بمتوسط حسابي بلغ (٤,٤٨) في فئة موافق بدرجة عالي جداً.

٤ - ان أدوات التحليل المالي تؤثر على القدرة التنبؤية للمصارف التجارية من اجل تخفيض المخاطر الائتمانية ، وأنت هذه العبارة في الترتيب الرابع في هذا المحور الخاص بالتحليل المالي ، بمتوسط حسابي بلغ (٤,٤٦) في فئة موافق بدرجة عالي جداً.

٥- يساعد التحليل المالي على تقييم مقدرة المصارف التجارية على الاستمرار وبذلك له تأثير في تخفيض المخاطر ، وأنت هذه العبارة في الترتيب الخامس في هذا المحور الخاص بالتحليل المالي ، بمتوسط حسابي بلغ (٤,٤٤) في فئة موافق بدرجة



عالي جداً.

٦- ان التحليل المالي في المصارف التجارية يؤثر إيجاباً على توفير المعلومات اللازمة للقرارات الائتمانية ، وأنت هذه العبارة في الترتيب السادس في هذا المحور بالخاص التحليل المالي ، بمتوسط حسابي بلغ (٤,٤٢) في فئة موافق بدرجة عالي جداً.

٧- تعتمد ادارة المصارف التجارية التحليل المالي في عمليات منح الائتمان المصرفي بهدف تخفيض المخاطر ، وأنت هذه العبارة في الترتيب السابع في هذا المحور الخاص بالتحليل المالي ، بمتوسط حسابي بلغ (٤,٣٦) في فئة موافق بدرجة عالي جداً.

٨ - يساهم استخدام أدوات التحليل المالي الحديثة في تطوير أداء المصارف التجارية بما في ذلك تخفيض المخاطر ، وأنت هذه العبارة في الترتيب الثامن في هذا المحور الخاص بالتحليل المالي ، بمتوسط حسابي بلغ (٤,٣٥) في فئة موافق بدرجة عالي جداً.

٩- اعتماد إدارة المصارف التجارية على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر المالي ومن ثم تخفيض المخاطر ، وأنت هذه العبارة في الترتيب التاسع في هذا المحور الخاص بالتحليل المالي ، بمتوسط حسابي بلغ (٤,٣٣) في فئة موافق بدرجة عالي جداً.

١٠- يقوم المصرف بتحليل القوائم المالية للعميل لتجنب المخاطر وذلك قبل منحه الائتمان ، وأنت هذه العبارة في الترتيب العاشر في هذا المحور الخاص بالتحليل المالي ، بمتوسط حسابي بلغ (٤,٣١) في فئة موافق بدرجة عالي جداً.

المحور الثاني: تخفيض المخاطر

الجدول رقم (١٢) : استجابات أفراد عينة الدراسة لتخفيض المخاطر

رقم العبارة	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	أهمية النسبية	الترتيب	الاتجاه
1	تعتمد المصارف التجارية على تقييم مقدرة العملاء على تسديد التزاماتهم في تخفيض المخاطر قرارات الائتمانية .	4.61	0.69	15.01%	92.16%	4	بدرجة عالي جداً
2	تقوم الإدارة بمراجعة دورية لمدى ملائمة إستراتيجية للمصارف التجارية مع المخاطر التي يواجهها.	4.56	0.64	14.00%	91.18%	6	بدرجة عالي جداً
3	تؤثر العلاقات الشخصية القائمة بين إدارة الائتمان والمخاطر والمتعامل على منحه التسهيلات الائتمانية بدون أي ضمانات	4.62	0.58	12.58%	92.35%	3	بدرجة عالي جداً
4	تقوم المصارف التجارية بدراسة الأوضاع الاقتصادية القائمة والمستقبلية من اجل تخفيض المخاطر والتي تؤثر على نشاط العميل عند منحه	4.37	0.87	19.82%	87.45%	9	بدرجة عالي جداً



5	يقوم المصارف التجارية بإعداد نسب الائتمانية تحليلية للرهن والضمانات المقدمة من العميل.	4.25	0.91	21.34%	84.90%	10	بدرجة عالي جداً
6	تتشدد المصارف التجارية في طلب الضمانات عند منحه للتسهيلات الائتمانية حتى من المتعاملين الموثوق بهم من اجل تجنب المخاطر.	4.68	0.53	11.32%	93.53%	1	بدرجة عالي جداً
7	تقوم المصارف التجارية بدراسة وتحليل نوعية الضمانات التي يقدمها العميل للتأكد من سلامتها للحصول على التسهيلات الائتمانية	4.59	0.55	12.02%	91.76%	5	بدرجة عالي جداً
8	تطلب المصارف التجارية من العميل إحضار جميع الوثائق التي تساعد في اتخاذ قرار منح الائتمان	4.62	0.58	12.58%	92.35%	2	بدرجة عالي جداً
9	يهتم المصارف التجارية في التعرف على ثقافة العميل ومركزه الوظيفي والعمر وغيرها من العوامل الشخصية لتحديد المخاطر عند منح الائتمان	4.48	0.74	16.54%	89.61%	7	بدرجة عالي جداً
10	المصارف لا تمنح البنك العميل التسهيلات الائتمانية المطلوبة إلا بعد التأكد من مدى أهليته للاقتراض تجنباً لمخاطر الائتمان	4.48	0.78	17.41%	89.61%	8	بدرجة عالي جداً
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.52	0.46		90.49%		

يبين الجدول (١٢) الذي يستعرض نتائج تحليل إجابات أفراد عينة البحث لعبارات المحور الثاني تخفيض المخاطر ، وإن الوسط الحسابي على المستوى العام لآراء العينة بلغ (٤,٥٢) وهو أكبر من الوسط الحسابي المقياس ليكرت الخماسي بمقدار (١,٥٢) ويدل على إتفاق المبحوثين على إختيار (موافق) وهو ضمن مجال (موافق) بدرجة عالية جدا كما موضح في الجدول (١٢) ، وبلغت الأهمية النسبية للمحور (٩٠,٤٩%) ، وبلغ الانحراف المعياري (٠,٥٦) وهو أقل من واحد مما يشير إلى تقارب آراء المبحوثين ومركزها حول قيمة الوسط الحسابي العام. كما يبين الجدول ، وفي الترتيب الأول أنت عبارة « تشدد المصارف التجارية في طلب الضمانات عند منحه للتسهيلات الائتمانية حتى من المتعاملين الموثوق بهم من اجل تجنب المخاطر » بمتوسط حسابي بلغ (٤,٦٨) في فئة موافق بدرجة عالي جداً، وفي الترتيب الأخير أنت عبارة: « يقوم المصارف التجارية بإعداد نسب الائتمانية تحليلية للرهن والضمانات المقدمة من العميل » بمتوسط حسابي بلغ (٤,٢٥) في فئة موافق بدرجة عالي جداً.



وأتى ترتيب عبارات هذا المحور الخاص بتخفيض المخاطر حسب (الافراد)، وفقاً لأولويتها كما يلي:

١- تتشدد المصارف التجارية في طلب الضمانات عند منحه للتسهيلات الائتمانية حتى من المتعاملين الموثوق بهم من اجل تجنب المخاطر ، وأتت هذه العبارة في الترتيب الأول في هذا المحور الخاص بتخفيض المخاطر ، بمتوسط حسابي بلغ (٤,٦٨) في فئة موافق بدرجة على جداً.

٢- تطلب المصارف التجارية من العميل إحضار جميع الوثائق التي تساعد في اتخاذ قرار منح الائتمان ، وأتت هذه العبارة في الترتيب الثاني في هذا المحور الخاص بتخفيض المخاطر ، بمتوسط حسابي بلغ (٤,٦٢) في فئة موافق بدرجة عالي جداً.

٣- تؤثر العلاقات الشخصية القائمة بين إدارة الائتمان والمخاطر والمتعامل على منحه للتسهيلات الائتمانية بدون أي ضمانات ، وأتت هذه العبارة في الترتيب الثالث في هذا المحور الخاص بتخفيض المخاطر ، بمتوسط حسابي بلغ (٤,٦٢) في فئة موافق بدرجة عالي جداً.

٤ - تعتمد المصارف التجارية على تقييم مقدرة العملاء على تسديد التزاماتهم في تخفيض المخاطر قرارات الائتمانية ، وأتت هذه العبارة في الترتيب الرابع في هذا المحور الخاص بتخفيض المخاطر ، بمتوسط حسابي بلغ (٤,٦١) في فئة موافق بدرجة عالي جداً.

٥- تقوم المصارف التجارية بدراسة وتحليل نوعية الضمانات التي يقدمها العميل للتأكد من سلامتها للحصول على التسهيلات الائتمانية ، وأتت هذه العبارة في الترتيب الخامس في هذا المحور الخاص بتخفيض المخاطر ، بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٩) في فئة موافق بدرجة عالي جداً.

٦- تقوم الإدارة بمراجعة دورية لمدى ملائمة إستراتيجية للمصارف التجارية مع المخاطر التي يواجهها ، وأتت هذه العبارة في الترتيب الخامس في هذا المحور الخاص بتخفيض المخاطر ، بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٦) في فئة موافق بدرجة على جداً.

٧- يهتم المصارف التجارية في التعرف على ثقافة العميل ومركزه الوظيفي والعمر وغيرها من العوامل الشخصية لتحديد المخاطر عند منح الائتمان ، وأتت هذه العبارة في الترتيب السابع في هذا المحور الخاص بتخفيض المخاطر ، بمتوسط حسابي بلغ (٤,٤٨) في فئة موافق بدرجة عالي جداً.

٨- المصارف لا تمنح البنك العميل التسهيلات الائتمانية المطلوبة إلا بعد التأكد من مدى أهليته للاقتراض تجنباً لمخاطر الائتمان ، وأتت هذه العبارة في الترتيب الثامن في هذا المحور الخاص بتخفيض المخاطر ، بمتوسط حسابي بلغ (٤,٤٨) في فئة موافق بدرجة عالي جداً.

٩ - تقوم المصارف التجارية بدراسة الأوضاع الاقتصادية القائمة والمستقبلية من اجل تخفيض المخاطر والتي تؤثر على نشاط العميل عند منحه ، وأتت هذه العبارة في الترتيب التاسع في هذا المحور الخاص بتخفيض المخاطر ، بمتوسط حسابي بلغ (٤,٣٧) في فئة موافق بدرجة عالي جداً.

١٠- يقوم المصارف التجارية بإعداد نسب الإئتمانية تحليلية للرهن والضمانات المقدمة من العميل ، وأتت هذه العبارة في الترتيب العاشر في هذا المحور الخاص بتخفيض المخاطر ، بمتوسط حسابي بلغ (٤,٢٥) في فئة موافق بدرجة عالي جداً.



المحور الثالث: القرارات الإئتمانية

الجدول رقم (١٣) استجابات أفراد عينة الدراسة لمعرفة القرارات الإئتمانية

رقم العبارات	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	أهمية النسبية	الترتيب	الاتجاه
1	يعتمد التحليل المالي عند شركتكم في اتخاذ القرارات الإئتمانية .	4.55	0.65	14.39%	90.98%	5	بدرجة عالي جداً
2	يساهم التحليل المالي في اتخاذ القرارات الإئتمانية رشيدة	4.68	0.47	10.05%	93.53%	3	بدرجة عالي جداً
3	يزيد التحليل المالي من دقة اتخاذ القرارات الائتمانية	4.72	0.45	9.61%	94.31%	2	بدرجة عالي جداً
4	تعتمد القرارات الائتمانية الربحية أكثر من غيرها من المصارف التجارية بالإعتماد على التحليل المالي بدقة ووضوح.	4.52	0.69	15.17%	90.39%	7	بدرجة عالي جداً
5	يؤثر التحليل المالي إيجاباً على توفير المعلومات اللازمة للقرار الائتماني في المصارف التجارية	4.51	0.86	19.17%	90.20%	10	بدرجة عالي جداً
6	يساعد التحليل المالي على تحديد نسب التسهيلات الائتمانية المتاحة في المصارف التجارية	4.52	0.84	18.61%	90.39%	9	بدرجة عالي جداً
7	يساعد التحليل المالي على اختيار أساليب محددة لمنح الائتمان في المصارف التجارية في التالي ترشيد القرارات الأئتمانية	4.53	0.66	14.47%	90.59%	6	بدرجة عالي جداً
8	يساعد التحليل المالي في تحديد طريقة التعامل المناسبة ويساعد أيضاً على إدراك مخاطر قرارات منح الائتمان في المصارف التجارية	4.52	0.71	15.79%	90.39%	8	بدرجة عالي جداً
9	وجود لجنة في المصارف التجارية تكون مسئولة عن تحديد المخاطر وعوامل الضعف التحليل المالي في القوائم المالية	4.79	0.49	10.31%	95.88%	1	بدرجة عالي جداً
10	يعد تشخيص عوامل الضعف والمعوقات في القوائم المالية للشركات المقترضة كافية لتخاذ قرار بعدم منح الائتمان	4.61	0.69	15.01%	92.16%	4	بدرجة عالي جداً
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.59	0.45		91.88%		



يبين الجدول (١٣) الذي يستعرض نتائج تحليل إجابات أفراد عينة البحث لعبارات المحور الثاني القرارات الإئتمانية ، وإن الوسط الحسابي على المستوى العام لآراء العينة بلغ (٤,٥٩) وهو أكبر من الوسط الحسابي المقياس ليكرت الخماسي بمقدار (١,٥٩) ويدل على إتفاق المبحوثين على إختيار (موافق) وهو ضمن مجال (موافق) بدرجة عالية جدا كما موضح في الجدول (١٣) ، وبلغت الأهمية النسبية للمحور (٩١,٨٨٪) ، وبلغ الانحراف المعياري (٠,٤٥) وهو أقل من واحد مما يشير إلى تقارب آراء المبحوثين ومركزها حول قيمة الوسط الحسابي العام. كما يبين الجدول ، وفي الترتيب الأول أنت عبارة « وجود لجنة في المصارف التجارية تكون مسئولة عن تحديد المخاطر وعوامل الضعف التحليل المالي في القوائم المالية » بمتوسط حسابي بلغ (٤,٧٩) في فئة موافق بدرجة عالي جداً، وفي الترتيب الأخير أنت عبارة: « يؤثر التحليل المالي إيجابا على توفير المعلومات اللازمة للقرار الائتماني في المصارف التجارية » بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥١) في فئة موافق بدرجة عالي جداً.

وأى ترتيب عبارات هذا المحور الخاص بالقرارات الإئتمانية ، وفقا لأولويتها كما يلي:

- ١- وجود لجنة في المصارف التجارية تكون مسئولة عن تحديد المخاطر وعوامل الضعف التحليل المالي في القوائم المالية خاطر ، وأنت هذه العبارة في الترتيب الأول في هذا المحور الخاص بالقرارات الإئتمانية ، بمتوسط حسابي بلغ (٤,٧٩) في فئة موافق بدرجة عالي جداً.
- ٢- يزيد التحليل المالي من دقة اتخاذ القرارات الائتمانية ، وأنت هذه العبارة في الترتيب الثاني في هذا المحور الخاص بالقرارات الإئتمانية الية ، بمتوسط حسابي بلغ (٤,٧٢) في فئة موافق بدرجة عالي جداً.
- ٣- يساهم التحليل المالي في اتخاذ القرارات الإئتمانية رشيدة ، وأنت هذه العبارة في الترتيب الثالث في هذا المحور الخاص بالقرارات الإئتمانية ، بمتوسط حسابي بلغ (٤,٦٨) في فئة موافق بدرجة عالي جداً.
- ٤ - بعد تشخيص عوامل الضعف والمعوقات في القوائم المالية للشركات المقترضة كافية لتخاذ قرار بعدم منح التئمان ية ، وأنت هذه العبارة في الترتيب الرابع في هذا المحور الخاص بالقرارات الإئتمانية ، بمتوسط حسابي بلغ (٤,٦١) في فئة موافق بدرجة عالي جداً.
- ٥- يعتمد التحليل المالي عند شركتكم في اتخاذ القرارات الإئتمانية ، وأنت هذه العبارة في الترتيب الخامس في هذا المحور الخاص بالقرارات الإئتمانية ، بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٥) في فئة موافق بدرجة عالي جداً.
- ٦- يساعد التحليل المالي على اختيار أساليب محددة لمنح الائتمان في المصارف التجارية في بالتالي ترشيد القرارات الأئتمانية الية ، وأنت هذه العبارة في الترتيب السادس في هذا المحور الخاص بالقرارات الإئتمانية ، بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٣) في فئة موافق بدرجة عالي جداً.
- ٧- تعتمد القرارات الائتمانية الربحية أكثر من غيرها من المصارف التجارية بالإعتماد على التحليل المالي بدقة ووضوح ، وأنت هذه العبارة في الترتيب السابع في هذا المحور الخاص بالقرارات الإئتمانية ، بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٢) في فئة موافق بدرجة عالي جداً.
- ٨- يساعد التحليل المالي في تحديد طريقة التعامل المناسبة ويساعد ايضا على إدراك مخاطر قرارات منح الائتمان في المصارف التجارية ، وأنت هذه العبارة في الترتيب الثامن في هذا المحور الخاص بالقرارات الإئتمانية ، بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٢) في فئة موافق بدرجة عالي جداً.
- ٩ - يساعد التحليل المالي على تحديد نسب التسهيلات الائتمانية المتاحة في المصارف التجارية ، وأنت هذه العبارة في الترتيب التاسع في هذا المحور الخاص بالقرارات الإئتمانية ، بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٢) في فئة موافق بدرجة عالي جداً.
- ١٠- يؤثر التحليل المالي إيجابا على توفير المعلومات اللازمة للقرار الائتماني في المصارف التجارية ، وأنت هذه العبارة في الترتيب العاشر في هذا المحور الخاص بالقرارات الإئتمانية ، بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥١) في فئة موافق بدرجة عالي جداً.

المبحث الثالث: إختبار فرضيات البحث

يقوم الباحثان في هذا المبحث بإثبات فرضيات البحث وذلك من خلال استخدام معامل الارتباط سبيرمان (Spearman Correlation) لإثبات وجود أو عدم وجود علاقة تحليل المالي في تخفيض المخاطر عند اتخاذ القرارات الإئتمانية واستخدام الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear) نتائج التحليل لإثبات الفرضيات: (Regression) لأثبات وجود تأثير دور تحليل المالي في تخفيض المخاطر عند اتخاذ القرارات الإئتمانية. الفرضية الأولى:- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى $0.05 \geq a$ التحليل المالي على تخفيض المخاطر. إستخدم الباحث تحليل الارتباط (Spearman Correlation) لغرض إثبات وجود أو عدم وجود العلاقة بين التحليل المالي وتخفيض المخاطر ، والجدول (١٤) يوضح نتائج ذلك التحليل.

الجدول (١٤) علاقة بين التحليل المالي وتخفيض المخاطر

التحليل المالي	تخفيض المخاطر			
	حجم العينة	قيمة الاحتمالية	معامل الارتباط	نوع العلاقة
	102	0.000	**595.٠	درجة العلاقة متوسطة

المصدر من اعداد الباحثان باعتماد على التحليل البيانات احصائية

يبين الجدول (١٤) نتائج تحليل الارتباط ، بأن القيمة الاحتمالية تساوي (٠,٠٠٠) وهي أقل بينت نتائج تحليل معامل الارتباط بين متغيري الدراسة وحسب المؤشر الكلي الموضح في الجدول رقم (١٤) وجود علاقة معنوية قوية وموجبة بين المتغيرين وعلى المستوى الكلي وبمستويات عالية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بين التحليل المالي في تخفيض المخاطر. الى (٠,٠٩٥)** وعند مستوى معنوي (٠,٠٥)، وبلغت القيمة الاحتمالية الى (٠,٠٠٠ = p-value) إذ تؤكد هذه النتيجة أن هنالك تلازماً بين المتغيرين مما يمكن الاستنتاج منه إن تشجيع المصارف باعتماد التحليل المالي.

الفرضية الثانية:- يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى $0.05 \geq a$ التحليل المالي على تخفيض المخاطر.

تشير نتائج أمودج الانحدار الخطي البسيط الموضح في الجدول رقم (١٦) الى تأثير المتغير المستقل « التحليل المالي على المتغير المعتمد تخفيض المخاطر وعلى النحو الآتي:

- وجود تأثير معنوي للمتغير المستقل (التحليل المالي) على المتغير المستجيب أو المعتمد (تخفيض المخاطر) وعلى مستوى المؤشر الكلي، إذ بلغت قيمة المستوى المعنوي (P-Value) المحسوبة (٠,٠٠٠) وهي أقل بكثير من قيمة المستوى المعنوي الافتراضي والذي اعتمده الدراسة، ويدعمه قيمة (F) المحسوبة والبالغة (٥٤,٩١٧) كانت أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (٣,٩٦) وبدرجات حرية (١٠١) مما يشير إلى معنوية التأثير وعند مستوى (٠,٠٥). واستناداً إلى هذه النتيجة يمكن الاستنتاج بوجود تأثير لمتغير تحليل المالي على المتغير تخفيض المخاطر. والذي يشير إلى أن اعتماد المصارف المبحوثة على اعتماد التحليل المالي للقوائم المالية للمصارف، كما وتشير نتائج التحليل على المستوى الكلي إلى الآتي:

على ضوء معادلة الانحدار تبين أن قيمة الثابت (B٠) والبالغة (٠,٥٩٥) أن هنا كتخفيض للمظاهر الائتمانية وبمقدار (٠,٥٩٥) حتى لو كانت اعتماد تحليل المالي مساوية للصفر. وعليه يمكن تفسير هذه النتيجة بأن تخفيض المخاطر الائتمانية تستمد خصائصها وبمستويات عالية من اعتماد التحليل المالي في المصارف المبحوثة.

أما قيمة (R٢) فقد بلغت (٠,٣٥٤) والتي تشير إلى أن ما نسبته (٣٥,٤%) من التغير الذي يحدث في تخفيض المخاطر الائتمانية يعود الى اعتماد التحليل المالي ، أي أن القيمة التفسيرية للمتغير المستقل فيما يحدث للمتغير المستجيب بلغت (٣٥,٤%)، كما تشير هذه النتيجة إلى أن النسبة التأثيرية المتبقية والبالغة (٦٤,٦%) تعود الى متغيرات أخرى. يوضح نتائج



ذلك التحليل والذي يتيح التحليل المالي للمحللين تقييم قدرة المقترض على سداد القرض بناءً على تحليل النقدية المتاحة والديون والأرباح والمخاطر المالية الأخرى. يمكن تحديد مؤشرات مثل نسبة التغطية ونسبة الديون إلى حقوق الملكية لتقييم قدرة المقترض على سداد القرض.

جدول رقم (١٥) يوجد تأثير التحليل المالي على تخفيض المخاطر.

تخفيض المخاطر					
اختبار المعلمة الانحدار		اختبار النموذج الانحدار			الارتباط
دلالة الإحصائية	اختبار (T)	ميل الانحدار (Beta)	دلالة الإحصائية F	معامل التحديد R ²	
0.000	7.411	0.595	54.917	0.354	595٠.

المصدر من اعداد الباحثان باعتماد على التحليل البيانات احصائية

تبين ان له أمر حيوي ومهم للغاية التي تتعلق بالتحليل المالي في تقييم الأداء المالي والوضع المالي للشركات والأفراد من خلال تحليل المعلومات المالية والمحاسبية. يعمل فريق التحليل المالي على تقدير قدرة المقترض على سداد القروض وفقاً لمعايير محددة، وهو ما يساعد في تقليل المخاطر المرتبطة تخفيض المخاطر.

الفرضية الثالثة:- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة عند مستوى 0.05) ≥ a التحليل المالي على القرارات الأتثمانية.

إستخدم الباحث تحليل الارتباط (Spearman Correlation) لغرض إثبات وجود أو عدم وجود العلاقة بين التحليل المالي والقرارات الأتثمانية ، والجدول (١٦) يوضح نتائج ذلك التحليل.

جدول رقم (١٦) علاقة بين تحليل المالي والقرارات الإئثمانية

القرارات الإئثمانية			
الارتباط	دلالة الإحصائية	نوع العلاقة	قوة العلاقة
595٠.	0.000	طردية	متوسط

المصدر من اعداد الباحثان باعتماد على التحليل البيانات احصائية

يبين الجدول (١٦) نتائج تحليل الارتباط ، بأن القيمة الاحتمالية تساوي (٠,٠٠٠) وهي أقل

بينت نتائج تحليل معامل الارتباط بين متغيري الدراسة وحسب المؤشر الكلي الموضح في الجدول رقم (١٦) وجود علاقة معنوية قوية وموجبة بين المتغيرين وعلى المستوى الكلي وبمستويات عالية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بين التحليل المالي في القرارات الأتثمانية. الى (٠,٥٩٥) وعند مستوى معنوي (٠,٠٥)، وبلغت القيمة الاحتمالية الى (p-value = ٠,٠٠٠) إذ تؤكد هذه النتيجة أن هنالك تلازماً بين المتغيرين مما يمكن الاستنتاج منه إن تشجيع المصارف باعتماد التحليل المالي.

الفرضية الرابعة:- يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى 0.05) ≥ a التحليل المالي على القرارات الأتثمانية.

تشير نتائج أمودج الانحدار الخطي البسيط الموضح في الجدول رقم (١٨) الى تأثير المتغير المستقل « التحليل المالي على المتغير المعتمد القرارات الأتثمانية وعلى النحو الآتي:

- وجود تأثير معنوي للمتغير المستقل (التحليل المالي) على المتغير المستجيب أو المعتمد (القرارات الأتثمانية) وعلى



مستوى المؤشر الكلي، إذ بلغت قيمة المستوى المعنوي (P-Value) المحسوبة (0,000) وهي أقل بكثير من قيمة المستوى المعنوي الافتراضي والذي اعتمده الدراسة، ويدعمه قيمة (F) المحسوبة والبالغة (44,812) كانت أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (3,96) وبدرجات حرية (101) مما يشير إلى معنوية التأثير وعند مستوى (0,05). واستناداً إلى هذه النتيجة يمكن الاستنتاج بوجود تأثير لمتغير تحليل المالي على المتغير القرارات الأتثمانية. والذي يشير إلى أن اعتماد المصارف المبحوثة على اعتماد التحليل المالي للقوائم المالية للمصارف، كما وتشير نتائج التحليل على المستوى الكلي إلى الآتي:

على ضوء معادلة الانحدار تبين أن قيمة الثابت (B0) والبالغة (0,693) أن هنا القرارات الأتثمانية وبمقدار (0,693) حتى لو كانت اعتماد تحليل المالي مساوية للصفر. وعليه يمكن تفسير هذه النتيجة بأن القرارات الأتثمانية تستمد خصائصها وبمستويات عالية من اعتماد التحليل المالي في المصارف المبحوثة.

أما قيمة (R²) فقد بلغت (0,445) والتي تشير إلى أن ما نسبته (39,6%) من التغير الذي يحدث في القرارات الأتثمانية يعود إلى اعتماد التحليل المالي، أي أن القيمة التفسيرية للمتغير المستقل فيما يحدث للمتغير المستجيب بلغت (39,6%). كما تشير هذه النتيجة إلى أن النسبة التأثيرية المتبقية والبالغة (64,4%) تعود إلى متغيرات أخرى. يوضح نتائج ذلك التحليل والذي يتيح التحليل المالي للمحللين تقييم قدرة المقترض على سداد القرض بناءً على تحليل النقدية المتاحة والديون والأرباح والمخاطر المالية الأخرى. يمكن تحديد مؤشرات مثل نسبة التغطية ونسبة الديون إلى حقوق الملكية لتقييم قدرة المقترض على سداد القرض.

جدول رقم (١٧) تأثير التحليل المالي على القرارات الأتثمانية

اتخاذ القرارات الأتثمانية						
اختبار المعلمة الانحدار			اختبار النموذج الانحدار			الارتباط
اختبار دلالة الإحصائية (T)	ميل الانحدار (Beta)	اختبار دلالة الإحصائية (F)	معامل التحديد R ²	اختبار دلالة الإحصائية (F)	معامل التحديد R ²	
0.000	6.123	0.693	0.000	44.816	0.445	6930

المصدر من اعداد الباحثان باعتماد على التحليل البيانات احصائية

تبين ان له أمر حيوي ومهم للغاية التي تتعلق بالتحليل المالي في تقييم الأداء المالي والوضع المالي للشركات والأفراد من خلال تحليل المعلومات المالية والمحاسبية. يعمل فريق التحليل المالي على تقدير قدرة المقترض على سداد القروض وفقاً لمعايير محددة، وهو ما يساعد في تقليل المخاطر المرتبطة بالقرارات الأتثمانية.

الفرضية الخامسة:- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة عند مستوى (0,05) $\geq a$ بين تخفيض المخاطر والقرارات الأتثمانية. يستخدم الباحث تحليل الارتباط (Spearman Correlation) لغرض إثبات وجود أو عدم وجود العلاقة بين تخفيض المخاطر والقرارات الأتثمانية، والجدول (١٨) يوضح نتائج ذلك التحليل.

جدول رقم (١٨) علاقة بين تخفيض المخاطر والقرارات الأتثمانية

اتخاذ القرارات الأتثمانية				تخفيض المخاطر
درجة العلاقة	نوع العلاقة	معامل الارتباط	قيمة الاحتمالية	
متوسطة	طردية	**569.0	0.000	102

المصدر من اعداد الباحثان باعتماد على التحليل البيانات احصائية

يبين الجدول (١٨) نتائج تحليل الارتباط ، بأن القيمة الاحتمالية تساوي (0,000) وهي أقل بينت نتائج تحليل معامل الارتباط بين متغيري الدراسة وحسب المؤشر الكلي الموضح في الجدول رقم (١٨) وجود علاقة



معنوية قوية وموجبة بين المتغيرين وعلى المستوى الكلي ومستويات عالية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بين تخفيض المخاطر والقرارات الأتثمانية. الى (0,569**) وعند مستوى معنوي (0,05)، وبلغت القيمة الاحتمالية الى (p-value = 0,000) إذ تؤكد هذه النتيجة أن هنالك تلازماً بين المتغيرين مما يمكن الاستنتاج منه إن تشجيع المصارف باعتماد التحليل المالي. الفرضية السادسة:- يوجد تأثير ذات دلالة معنوية عند مستوى $0.05 \geq a$ بين تخفيض المخاطر والقرارات الأتثمانية. تشير نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط الموضح في الجدول رقم (19) الى تأثير المتغير المستقل « التحليل المالي على المتغير المعتمد القرارات الأتثمانية وعلى النحو الآتي:

- وجود تأثير معنوي للمتغير المستقل (تخفيض المخاطر) على المتغير المستجيب أو المعتمد (القرارات الأتثمانية) وعلى مستوى المؤشر الكلي، إذ بلغت قيمة المستوى المعنوي (P-Value) المحسوبة (0,000) وهي أقل بكثير من قيمة المستوى المعنوي الافتراضي والذي اعتمده الدراسة، ويدعمه قيمة (F) المحسوبة والبالغة (52,827) كانت أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (3,96) ودرجات حرية (101) مما يشير إلى معنوية التأثير وعند مستوى (0,05). واستناداً إلى هذه النتيجة يمكن الاستنتاج بوجود تأثير لمتغير تخفيض المخاطر على المتغير القرارات الأتثمانية. والذي يشير إلى أن اعتماد المصارف المبحوثة على اعتماد تخفيض المخاطر للقوائم المالية للمصارف، كما وتشير نتائج التحليل على المستوى الكلي إلى الآتي:

على ضوء معادلة الانحدار تبين أن قيمة الثابت (B0) والبالغة (0,693) أن هنا القرارات الأتثمانية ومقدار (0,693) حتى لو كانت اعتماد تخفيض المخاطر مساوية للصفر. وعليه يمكن تفسير هذه النتيجة بأن القرارات الأتثمانية تستمد خصائصها ومستويات عالية من اعتماد التحليل المالي في المصارف المبحوثة. أما قيمة (R²) فقد بلغت (0,467) والتي تشير إلى أن ما نسبته (35,4%) من التغير الذي يحدث في القرارات الأتثمانية يعود الى اعتماد تخفيض المخاطر، أي أن القيمة التفسيرية للمتغير المستقل فيما يحدث للمتغير المستجيب بلغت (35,4%)، كما تشير هذه النتيجة إلى أن النسبة التأثيرية المتبقية والبالغة (64,6%) تعود الى متغيرات أخرى. يوضح نتائج ذلك التحليل والذي يتيح التحليل المالي للمحللين تقييم قدرة المقترض على سداد القرض بناءً على تحليل النقدية المتاحة والديون والأرباح والمخاطر المالية الأخرى. يمكن تحديد مؤشرات مثل نسبة التغطية ونسبة الديون إلى حقوق الملكية لتقييم قدرة المقترض على سداد القرض.

جدول رقم (١٩) تأثير تخفيض المخاطر والقرارات الأتثمانية.

اتخاذ القرارات الإئثمانية						
اختبار المعلمة الانحدار			اختبار النموذج الانحدار			الارتباط
اختبار ت (T)	اختبار دلالة الإحصائية	ميل الانحدار (Beta)	اختبار دلالة الإحصائية	معامل التحديد R ²	معامل النموذج F	
0.000	8.235	0.693	0.000	0.467	52.827	0.693

المصدر من اعداد الباحثان باعتماد على التحليل البيانات احصائية يتضح من البيانات الواردة في الجدول (١٩) الذي يمثل نموذج الإنحدار الخطي البسيط لمتغير تحليل تبين ان له أمر حيوي ومهم للغاية التي تتعلق تخفيض المخاطر في تقييم الأداء المالي والوضع المالي للشركات والأفراد من خلال تحليل المعلومات المالية والمحاسبية. يعمل فريق تخفيض المخاطر على تقدير قدرة المقترض على سداد القروض وفقاً لمعايير محددة، وهو ما يساعد في تقليل المخاطر المرتبطة القرارات الأتثمانية.



المبحث الرابع: الإستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- ١- تحسين قرارات الائتمان يساعد التحليل المالي على توفير معلومات شاملة وموثوقة لاتخاذ قرارات ائتمانية أفضل من خلال تقييم القدرة على السداد وتحليل المخاطر المالية، يتم تقليل احتمالية منح القروض لأشخاص أو شركات غير قادرة على سدادها.
 - ٢- بفضل التحليل المالي، يمكن تحديد وتقييم المخاطر المالية المحتملة المرتبطة بالمقترضين و يمكن المصارف التجارية تحديد العوامل التي تزيد من المخاطر واتخاذ التدابير الوقائية للتعامل معها.
 - ٣- يعزز التحليل المالي كفاءة منح الائتمان وإدارته بشكل أفضل من خلال تقدير القدرة على السداد وتقييم الضمانات المقدمة، يمكن تحسين توجيه الائتمان وتحديد الشروط المناسبة للقروض.
 - ٤- يساهم التحليل المالي في حماية مصالح المصارف التجارية من التعامل مع عملاء غير موثوق بهم أو غير قادرين على سداد القروض. يمكن تقليل المخاطر المالية وتحسين ربحية المؤسسات عن طريق اتخاذ قرارات ائتمانية أكثر تمييزاً.
 - ٥- دور التحليل المالي في تخفيض المخاطر يساهم في تحسين جودة القرارات وتحقيق استدامة المصارف التجارية.
- استنتاجات الجانب العملي:

تبين من خلال نتائج الدراسة قيمة معامل الارتباط بين متغير تحليل المالي وتخفيض المخاطر (٠,٠٩٥) وعند مستوى معنوية (٠,٠٥)، وبلغت قيمة الاحتمالية الى (٠,٠٠٠=p-value)

تبين من نتائج الدراسة الميدانية وجود تأثير معنوي للمتغير المستقل تحليل المالي في المتغير الوسيط تخفيض المخاطر وعلى مستوى المؤشر الكلي، ويدعمه قيمة (F) المحسوبة والبالغة (٥٤,٩١٧) كانت أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (٣,٩٦) وفسرت اعتماد تحليل المالي من قبل المصارف ما نسبته (٣٥,٤٪) من التباين الحاصل في تخفيض المخاطر الائتمانية، وهذا ما أوضحه معامل التحديد (R٢) وكانت قيمة (T) المحسوبة (٧,٤١١) وهي قيمة معنوية عند المستوى المعنوي (٠,٠٥)، كما هومبين في الجدول رقم (١٥).

تبين من خلال نتائج الدراسة قيمة معامل الارتباط بين متغير تحليل المالي والقرارات الائتمانية (٠,٠٩٥) وعند مستوى معنوية (٠,٠٥)، وبلغت قيمة الاحتمالية الى (٠,٠٠٠=p-value)

تبين من نتائج الدراسة الميدانية وجود تأثير معنوي للمتغير المستقل تحليل المالي في المتغير التابع القرارات الائتمانية وعلى مستوى المؤشر الكلي، ويدعمه قيمة (F) المحسوبة والبالغة (٤٤,٨١٦) كانت أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (٣,٩٦) وفسرت اعتماد تحليل المالي من قبل المصارف ما نسبته (٣٥,٤٪) من التباين الحاصل في تخفيض المخاطر الائتمانية، وهذا ما أوضحه معامل التحديد (R٢) وكانت قيمة (T) المحسوبة (٦,١٢٣) وهي قيمة معنوية عند المستوى المعنوي (٠,٠٥)، كما هومبين في الجدول رقم (١٧).

تبين من خلال نتائج الدراسة قيمة معامل الارتباط بين متغير تخفيض المخاطر والقرارات الائتمانية (٠,٠٦٩) وعند مستوى معنوية (٠,٠٥)، وبلغت قيمة الاحتمالية الى (٠,٠٠٠=p-value)

تبين من نتائج الدراسة الميدانية وجود تأثير معنوي للمتغير الوسيط تخفيض المخاطر في المتغير التابع القرارات الائتمانية وعلى مستوى المؤشر الكلي، ويدعمه قيمة (F) المحسوبة والبالغة (٥٢,٨٢٧) كانت أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (٣,٩٦) وفسرت اعتماد تحليل المالي من قبل المصارف ما نسبته (٣٥,٤٪) من التباين الحاصل في تخفيض المخاطر الائتمانية، وهذا ما أوضحه معامل التحديد (R٢) وكانت قيمة (T) المحسوبة (٨,٢٣٥) وهي قيمة معنوية عند المستوى المعنوي (٠,٠٥)، كما هومبين في الجدول رقم (١٩).



ثانياً: التوصيات

وفيما يلي بعض التوصيات المهمة لدور التحليل المالي في تخفيض المخاطر عند اتخاذ القرارات الائتمانية:

- ١- ضرورة جمع وتحليل مجموعة شاملة من المعلومات المالية ذات الصلة. يتضمن ذلك النظر في البيانات المالية، بما في ذلك القوائم المالية والتقارير المالية الأخرى، بالإضافة إلى البيانات الائتمانية والمعلومات الأخرى المتاحة.
- ٢- ضرورة التركيز على التحليل المالي للنقاط الحاسمة التي تؤثر على قدرة المقترض على سداد القروض. على سبيل المثال، يجب تحليل نسبة التغطية ونسبة الديون إلى حقوق الملكية وتحليل سيولة النقدية والأرباح والنمو العائد على الاستثمارات.
- ٣- ينبغي استخدام الأدوات والتقنيات المالية المناسبة لتحليل البيانات المالية، يمكن استخدام نسب ومؤشرات المالية المعتمدة، مثل نسبة السيولة، والعائد على الاستثمار، ومعدل الدين إلى حقوق الملكية، وغيرها من المؤشرات المالية الرئيسية.
- ٤- يجب تقييم المخاطر المالية المحتملة المرتبطة بالمقترض. يتضمن ذلك تحليل مخاطر السوق، والمخاطر التنظيمية، والمخاطر العملية، وغيرها من المخاطر المحتملة التي يمكن أن تؤثر على قدرة المقترض على سداد القرض.
- ٥- يجب التحقق من صحة المعلومات المالية المقدمة من قبل المقترض لكي يمكن استخدام تقنيات التدقيق والتحقق للتأكد من دقة وموثوقية المعلومات المالية.

The Role of Financial Analysis in Reducing Risks When Making Credit Decisions

An exploratory study in a sample of commercial banks in the province of Sulaymaniyah

Abstract

The aim of the research is to study the role of financial analysis in reducing and reducing credit risks in commercial banks. The problem of the study was that financial analysis is considered the most helpful means for management and other beneficiaries in making rational decisions in order to reduce credit risks, although many banks have Do not pay much attention to the effective role of financial analysis in reducing credit risks. The aim of the research is to identify the ability of financial analysis of its types to reduce bank credit risks, and to identify the extent to which banks rely on financial analysis as a tool for credit rationalization. The research also dealt with showing the role that the information available using financial analysis tools plays in the process of making rational decisions. Reducing bank credit risks. The study reached several results, including: the bank conducting a financial analysis before granting credit, relying on financial ratios in analyzing credit data that is the least risky, relying on a model for classifying credit and providing information that in turn reduces credit risks for commercial banks. The study also recommended A number of recommendations,



including: attention to analyzing customer data before granting credit, and attention to developing models for classifying bank credits.

پوختە:

ئامانجى توۋىنەنەوھى كە پۆلى شىكارى دارايىە لە كەمكردنەوھى مەترسىيە كانى قەرزى بانكى لە بانكە بازىرگانىيە كان. بەلام پەنگە زۆرۈك لە بانكە كان زۆر گىرنگى بە پۆلى شىكارى دارايى نەدەن لە كەمكردنەوھى مەترسىيە كانى قەرزى بانكى. ھەر ھە ئامانجى توۋىنەنەوھى كە دەستىنەشەنكردنى تواناي شىكارى دارايى بە ھەموو جۆرە كانىيەوھى بۆ كەمكردنەوھى مەترسىيە كانى قەرزى بانكى، و ديارىكردنى ئەوھى كە تا چەند بانكە بازىرگانىيە كان پشت بە شىكارى دارايى دەبەستن ھەك ئامرازىكى عەقلاىكردنى قەرز، بۆ نىشاندىنى ئەو پۆلەي كە زانىارىيە بەردەستە كان دەيگىرپىت بە بەكارھىنەننى ئامرازە كانى شىكارى دارايى لە بىرپاردانى قەرز و كەمكردنەوھى مەترسىيە كانى قەرزى بانكى. توۋىنەنەوھى كە گەشتە كۆمەلىك ئەنجام، لەوانە: شىكارى دارايى بانكى پىش پىدانى قەرز مەترسىيە كانى قەرزى كەمكردەوھى، پشتبەستن بە پىژەي دارايى لە شىكردنەوھى داتاكانى قەرز كە مەترسى كەمترىان لەسەر، پشتبەستن بە مۆدېلىكى ھەلسەنگاندنى قەرز كە زانىارى پىشكەش كەرد كە مەترسى قەرزى بانكى كەمكردەوھى، توۋىنەنەوھى كە كۆمەلىك پىشنىارى پىشنىار كەردوھى، لەوانەش ئارەزووى شىكردنەوھى زانىارىيە كانى كرىار پىش پىدانى قەرز، بەرژەوھى لە پەرەپىدانى مۆدېلى ھەلسەنگاندنى قەرز.

المراجع والمصادر

اولاً المصادر العربية:

احمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية، دار الإحصاء العلمي، للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١م، ص: ١١٢.

أحمد زغب، مقومات القرار الإداري السليم اقتصاد المعرفة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠٠٧، ص: ٦-٨.

أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، دار الإحصاء العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى ٢٠١١م، عمان، ص: ١١٤.

إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص: ٨١.

إلياس بن سامي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٦، ص: ٤٥.

انتصار كاظم رشيد، تطوير برنامج عمل لتأثير المخاطر عمى تحقيق المشاريع الناشئة، مجلة الهندسية، ٢٠١٥، ص: ٣٥.

بلسم حسين، ادارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل ٢، العراق، ٢٠١٥، ص: ٣٩٥، ٣٩٦.

حمزة محمود الزبيدي، الاستثمار في الأوراق المالية، مؤسسة الوراق، عمان، ٢٠٠٤، ص: ٦٧، ٦٨.

رشاد العصار، و آخرون، الدارة و التحليل المالي (المجلد الطبعة الأولى)، عمان، الاردن: دار البركة للنشر و التوزيع، ٢٠٠١، ص: ١.

سيف الدين، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية، جامعة العربي بن مهدي، ٢٠٢١، ص: ٣.

طارق عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩، الجزء الثاني، ص: ١٧.

عبد المجيد محمد الحويج، لمعلومات مفومها و خصائصها وأهميتها في اتخاذ القرار، جامعة الزاوية، ليبيا، ٢٠٢١، ص: ١٨٣-١٨٣.



عبدالكرىم عبدالرحىم، عنوان المحاضرة اتخاذ القرار-المفهوم- الخطوات، جامعة بابل/كلية الدارة والاقتصاد/قسم ادارة البيئة، ص: ١.

فهيمى مصطفى الشىخ، التحليل المالى، الطبعة الأولى، رام الله فلسطين، ٢٠٠٨، ص: ٣.
كاظم، وسن، اسامة، سار، دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الداربية في البنوك التجارية، جامعة نولج، عراق، ٢٠٢١، ص: ١٨.

محمد الصيرفي، إدارة المال وتحليل هيكله، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر، ٢٠٠٧، ص: ٢٦٤.
محمد صالح الحناوى، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية(الاسكندرية الدار الجامعية ١٩٨٨، ص: ٣٥٧.

محمود الزبيدي، حمزة، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، ٢٠٠٢، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، ص: ١٦٤.
مدين عبدالوهاب جبر، عنوان المحاضرة طبيعة اتخاذ القرار الإداري، ٢٠٢٠، ص: ٣.

مفلح محمد عقل، مقدمة في الدارة المالية و التحليل المالى الاردن، دار المستقبل للنشر، ٢٠٠٠، ص: ٧.
مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالى، الرياض، دارأجناد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص: ٢٨٧.

منير ابراهيم هندي، الادارة المالية مدخل تحليل معاصر، الطبعة الخامسة، مدخل الكتب العربي الحديث، ٢٠٠٣، ص: ٢.
منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالى مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥م، ص: ٢٢.

مؤيد راضي خنفر والدكتور غسان فالح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ٢٠١١م، ص: ٣٣.

ناصر دادى عدون، تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالى) (المجلد الطبعة الأولى)، الجزائر: دار المحمدية العامة، ١٩٩٨، ص: ١٢.

هشام احمد حسبو، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالى والمحاسبى، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٩، ص: ٥.
هندي، منير إبراهيم، إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، ١٩٩٦، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، ص: ٢٢٤.

ثانيا: المصادر الأجنبية:

١٩٩٧.Emett J.Vaughan, Risk Management, John ,Wiley & Sons. Inc , U.S.A

.Goohman John Downes & Jordan Elliott, Dictionary of Finance and Investment Terms, Barran'sInc. U.S.A

.٤٩١: P ,١٩٩٥,

.٥: P , ١٩٩٨ ,Joel Bessis, Risk Management in Banking , John Wiley & Sons Ltd

٤٧:P ,١٩٩٧ ,Steve Cocbeo,"Risk Management" ABA Banking Journal